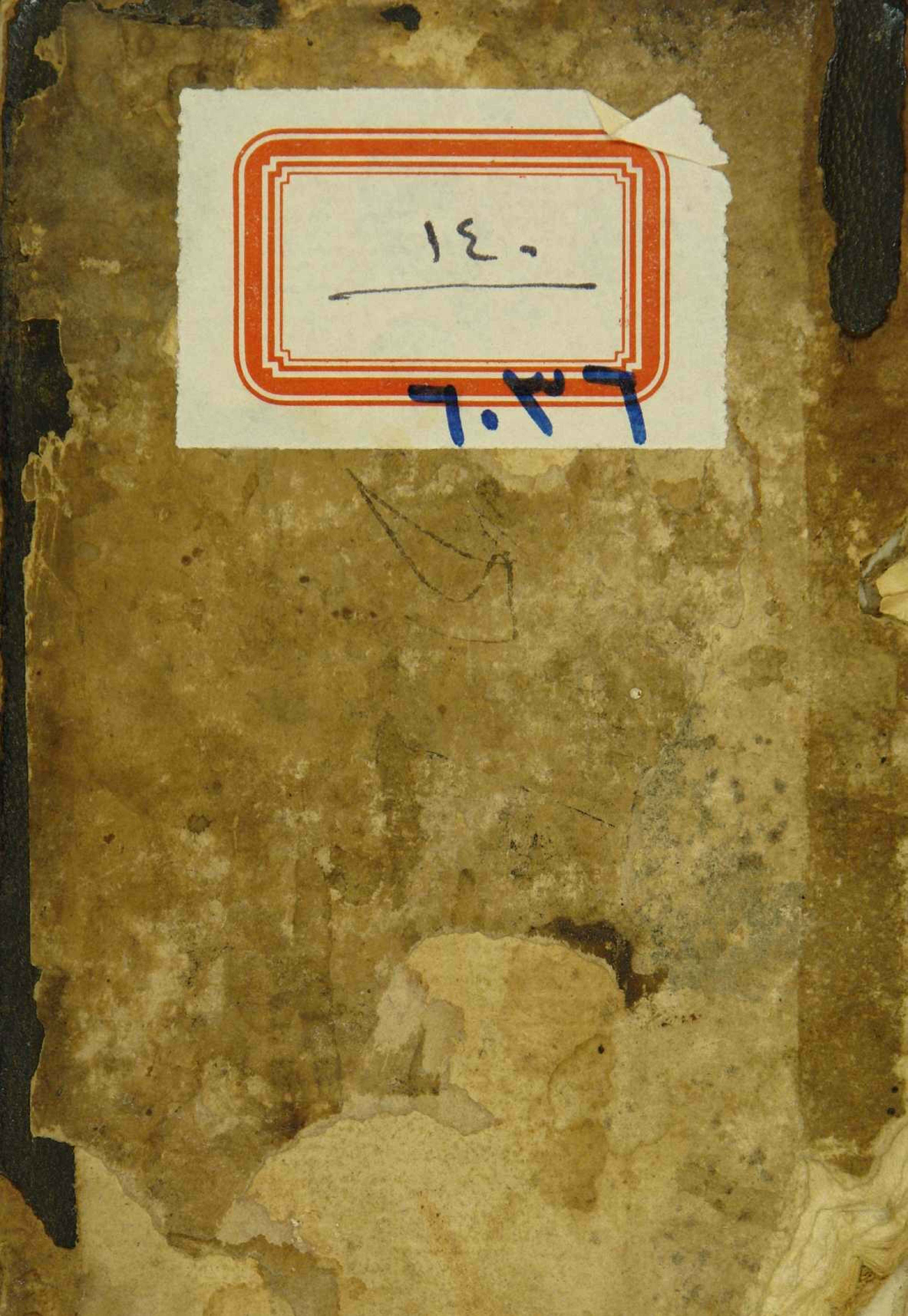


١٤٠
٦٠٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم العام ٦٠٤٢٦
ف ٣/١٦٨٢

حسن بصري

١٨٩
ع٠ب

عين العلم (وزين الحلم في اختصار احياء العلوم للغزالي)

للبلخي، محمد بن عثمان ـ ٨٣٠هـ بخط عبد الفتيح بن عبد الواحد في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

٧٩ ق ١٥س ٥ر٢١×٥ر١٧سم

٦٠٢٦

نسخة حسنة، ناقصة الأول، خطها نسخ معتاد.

معجم المؤلفين ١٠: ٢٨٤ هدية العارفين ٢: ١٨٧

١- الفلسفة الاسلامية في العصور الوسطى أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ.

١/١٦٨٢
١٥/٧/١٥/١٤١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

وبه بسم الله الرحمن الرحيم نستعين
قوله فهذه اشارة الى المسائل في كتاب
الكافية بناء على تاخير الديباجة عن تدوينها
او في الذهن بناء على تقدمها عليه قوله
هضما لنفسه يمكن ان يقال انه لما صدر رسالته
بالتسمية فقد صدرها بالحمدلة ايضا لان الحمد
عند المحققين اظهار الصفات الكمالية الا انه
لم يذكر لفظ الحمد هضما لنفسه قوله من حيث
انه كتابه والتقييد بالحيثية اشارة الى ان هذا
الكتاب في نفسه ككتب السلف قوله
جزء من افراد الكلام الخ اما كون افراد الكلمة جزءا
من افراد الكلام فمثل زيد قائم فانه مركب من كلمتين

واما

جامعة ... المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

فلما

واما كون مفهومها جزءا من مفهومه فلما يعرف ان الكلام
ما تضمن كلمتين والحق ان كون افرادها جزءا من
افراده لا دخل في تقديمها على مفهومه فيتامل
قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع يدل عليه
تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقولهم
احد عشر كلما لان مميز احد عشر مفرد لا جمع
قوله ولا منافاة بينهما جواب سؤال مقدر
وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة ينافيه
فكيف يجتمعان وحاصل الجواب ان المراد الوحدة
الجنسية لا الوحدة الشخصية حتى يكون منافيا
قوله اذ ليس في مقولة الحرف الخ هذا تعليل لعدم
كون المعنى المنوي لفظا حقيقة يعني ان اللفظ الحقيقي
من مقولة الصوت والحرف والمنوي ليس كذلك
فلا يكون لفظا حقيقة واما قوله ولم يوضع له لفظ فلا
مدخل له في هذا التعليل فليتامل قوله ولم يوضع له لفظ

جامعة ... المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

حتى يكون احكام اللفظ على ذلك اللفظ الموضوع
بجراه لا عليه فهذا الكلام لا احكام على المفهوم قوله
لانه لم يقصد الوحدة حتى لو قصد الوحدة تخرج
بعض الكلمات عن التعريف كعبد الله علما لانه
ليس بلفظ واحد قوله والالفاظ الدالة
بالطبع وكذا خرج الالفاظ الدالة بالعقل قوله
فان قلت اورد الفاء ايذانا بان السؤال ناشي
عما سبق قوله فان قلت قد الح ناقشوفيه
بعض من قرأ على هذا الكتاب الذي جوده عقل
ولطف طبعه سانحة للتحشية اللهم احفظ
عن الآفات وارفعه على ارفع الدرجات بان يورد
هذا السؤال قوله فرد فلم قدم عليه اجيب
عنه بانه انما قدم لكون منشائه جواب السؤال
الاول وهو كون المعنى اعم من ان يكون لفظا او
غيره قوله بانه ليس ههنا ارتقام نقض

التعريف

التعريف بالالفاظ والكلمات قوله كلفظ الاسم
مثلا لفظ الاسم موضوع لمفهوم ما يدل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلث وهذا المفهوم
صادق على زيد وعمرو وبكر بل على الاسم وكذا غيره
قوله ان هذا الحكم اي الجواب بانه موضوع بازاء
المفهوم الكلي قوله لكن الموضوع هذا الكلام
على وجه يزيل الابهام ويحصل المراد فاعلم ان الوضع
باعتبار الموضوع له على ثلث اقسام وضع عام
والموضوع له ايضا عام وهو ان يوضع يوضع لفظ
بازاء مفهوم كلي كوضع لفظ الانسان بازاء الحيوان
الناطق ووضع عام والموضوع له خاص وهو
ان يوضع لفظ بسبب ملاحظة مفهوم كلي
بازاء كل فرد مما يصدق عليه هذا المفهوم كوضع
لفظ هذا بازاء كل شيء يصدق عليه انه مشار
اليه قريب ومن هذا القبيل اسماء الاشارة والضمائر

مطلب في بيان انقسام الوضع
على ثلثة اقسام

والحروف كلها و وضع خاص لموضوع له ايضا
خاص وهو ان يوضع لفظ بازاء شخص معين
كوضع لفظ زيد بازاء الذات المشخصة اذا تمهد
هذا فنقول ان الضمير العائد الى لفظ موضوع بازاء
مفهوم يصدق عليه وكذا اسم الاشارة موضوع
بازاء الشيء الخ لا بازاء مفهوم يصدق عليه
قوله فليس هناك اى في مقام رجع الضمير
الى الالفاظ المخصوصة المفردة او المركبة مثل ضربوه
يرجع الى زيد او بهما الى زيد آن فالوضع فيهما عام والو
والموضوع له خاص قوله زيدين لا وفيه انه يوهم الخ وايضا
~~الافراد والتركيب فرع الدلالة و الدلالة صفتين للفظ~~
~~وايضا نظر النحو في اللفظ صفة للفظ~~ فينبغي ان
يكون الافراد والتركيب ايضا صفتين للفظ وايضا
نظر النحو في اللفظ لا في المعنى حتى يحصل صفة له
قوله فينبغي ان يركب الخ و هو ان يجعل الافراد

ونظر يقدر تغييره ونبه نظر لانه يوهم ان الحال يختلف ... سيحيا من زمان وان يسمى

وصفا للمعنى قبل الوضع مجازا باعتبار اتصافه
بعد الوضع حقيقة كما في مثل قتل قتيلا و هو
مجاز باعتبار ما يؤول اليه و يسمى هذا مجازا
مرسلا قوله فانه مفعول جواب سؤال مقدر وهو
ان الحال مبينة هيئة الفاعل او المفعول به والمعنى
ليس بفاعل ولا مفعول به فكيف يصح ان يكون ذا
الحال فاجاب بانه مفعول بواسطة اللام قوله
ووجه صحته اى نصب المفرد على الحالية على التقدير
جواب سؤال مقدر يورد ههنا و هو ان
مفردا لا يصح ان يكون حالا من المستكن في وضع
في وضع ولا من المعنى لان الحال مقارنة لذي الحال
زمانا فيلزم ان يكون وضع اللفظ للمعنى في زمان
كون اللفظ مفردا اذا كان حالا من المستكن في
وضع او في زمان كون المعنى مفردا ان كان حالا من
المعنى وايا ما كان لا يتقدم الوضع على افراد اللفظ

قوله في مثل قتل قتيلا يوهم ان يكون المشخص مقتولا قبل
القتل ويمكن ان يركب التجوز
في مثل قتل قتيلا على ثلثة اوجه
الاول ان يكون بالقتل ...
لا الذات مع وصف المقتولية و
ان يراد بالقتل القتيل بالقوة ...
ان يقتل والثالث ان يراد بالقتيل
الذات المتصف حالا بالمقتولية
الثانية من هذا القتل والوجهان
الاخيران جائزان في مثل
للفرد الاول عبد الغفور

وتدقلت فيما سبق ان الوضع متقدم على الافراد
بنفسه ويحصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد
بالذات وهو لا ينافي المقارنة بالزمان الا يرى
ان العلة التامة متقدمة على المعلول بالذات مع
كونها مقارنة له بالزمان فعلى هذا يصح ان يكون
حالا **قوله** بعدة اي المذكور من المثالين وهي الرجز
وقائمة وبصري **قوله** مثل عبد الله علما اعلم
ان عبد الله اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا
تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لا يدرك باحد
جزئيه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ
بمنزلة غلام زيد **واعلم** ايضا ان اطلاق الكلمة
على ثلثة اقسام حقيقي مستعمل في عرف النحاة وهو
الذي يتعرض له للنص ومجازي مهمل في عرفهم وهو
اطلاق الكلام فلا يعترض له بتركه ومجازي مستعمل
وهو اطلاقها على احد جزئيها العلم المضاف فيجوز
ترك

نحو كذا الغرض له **قوله** ولا يخفى على الاذكياء العارف
بالغرض يعني ان الغرض من علم النحو معرفة احوال
الكلمة من حيث الاعراب والبناء فالانسب ان يجعل
اللفظان المعربان باعرابين كلمتين **قوله** وان لم يدل
جزؤها على جزء معناها واللفظان المعربان باعراب
واحد كلمة وان دل جزؤها على جزء معناها **قوله**
بالعكس اي الرجل وقائمة داخل في الحد وعبد الله
علما غير داخل **قوله** وما اورده الخ نحو عبد الله
علما داخل فيه بتعريف الكافية لا بتعريف المفصل
والمصباح فيلزم على ابن الحاجب ان الكلمة الواحدة
في حالة واحدة تعرب باعرابين ولا يلزم عليهما هذا الاشكال
ويمكن ان يجاب عنه بان الاعرابين كانا في الاصل
الذي هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية
صار كلمة واحدة وهما باقيان على ما كان **قوله**
واعلم ان الوضع يستلزم والمراد بالاستلزام هنا

[illegible]

في الاستلزام الحقيقي لا العقلي قوله لفظا دير ونحوها
قال لفظ دير لئلا يتوهم انه دال على وجوده بالوضع
قوله وهي اي الكلمة هذا الضمير عائد الى لفظ الكلمة باعتبار
ماصدقت هي عليه اذ القسمة وارده على ما يصدق
عليه اللفظ قوله اي منقسمة الخ وانما قال منقسمة
الى هذه الاقسام منحصرة فيها لان هي راجعة الى
مفهوم الكلمة ومفهومها ليس بجزء الاقسام الثلثة
بل هي منحصرة فيها ومنقسمة اليها انقسام الكلي الى
جزئياته لا انقسام الكل الى الاجزاء قوله لما كانت
موضوعة الخ جواب دخل مقدر وهو ان يقال لا دلالة
في تعريف الكلمة والجواب ان الوضع يستلزم الدلالة
قوله اما من صفتها ان تدل اعلم ان المص قدم
العدمي على الوجودي وقال انها اما ان لا تدل على
معنى في نفسه وهو الحرف او تدل فاما ان يقترن باحد
الازمنة الثلثة فهو الفعل او لا فهو الاسم لكان اخصر

7

من من التكرير قوله وقد علم بذلك عطف على مقدر
وهو تدخيتها وانما وضع المظهر مقام المضمر لزيادة التمكن
في الذهن واختار تلك دون هذه لتفخيم للتعظيم
كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب قوله لتضمنه الشعر
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قوله الا المعرف
الجامع للحد المصطلح في المنطق حتى يرد ان المذكور
في جملة المطر ليس بحد قوله بزاف الطباع يعني ان
الطباع بعضهم بالاشارة وبعضهم بالتصريح و
بعضهم بالتنبيه قوله ما يتكلم به فيكون زيد في اللغة
كلاما قوله فالمتضمن ايضا المتضمن بالكسر هو المسند
او المسند اليه فلا محذوف قوله دخل في التعريف
مثل زيد ابوه الخ فيه رد على صاحب المتوسط بعرف
باد في تأمر قوله اعني قائم الاب فان قيل قائم
الاب ايضا مركب فكيف قوله في حكم المفرد اعني
قائم الاب قلنا المقصود منه القائم فقط والاب مضاف اليه

لتعيين القائم لا لغرض التركيب وعلم بهذا قوله
حسن مهمل وديز مقلوب زيد فانهما في حكم هذا
اللفظ فان المقصود منه شيء واللفظ للتعيين قوله
فانه في حكم هذا اللفظ اي لفظ حسن مهمل قوله في
يصدق الجملة مثل زيد قائم لان الضمير في قائم راجع
الى زيد والجملة عليه صادقة مع قائم وليس الكلام
عليه صادقا قوله بخلاف الكلام والنزاع في زيد قام
مثلا لان زيد قام مع ضميره فيه مجموعه كلام بمذهب
الجماعة وعند صاحب الرضي زيد قام وضميره فيه مستتر
جملة وليس بكلام لان عنده المراد بالاسناد
المقصود لذاته وقام مع ضميره فيه ليس المقصود بالذات
لان المقصود بالذات صفة القائم لزيد ولو كان
ضميره راجعا الى زيد لكن زيدا بخصوصه مقصود
بالذات قوله الا انه ضمن المحققين هذا القصر عما نقل
مانقلهم من ظاهر تعريف كلام المص لان ظاهر تعريفه

الكلام

الكلام يتضمن بعض المتعلقات داخلة في الكلام
كما انه حكم معتبر وبهذا التحقيق قد علم ان الكلام عام
اذ الكلام مختص في المسند والمسند اليه قوله
ونحو يا زيد جواب سؤال يرد على قول المص ولا يتأتى
يعني ان نحو يا زيد كلام اتفاقا مع انه مركب من الحرف
والاسم فلا يصح قول المص وجوابه ظاهر قوله بل من تركيب
الفعل الخ فلفظ يا في يا زيد قام مقام الفعل والاسم
فكانا كلمتين حكما كما ان في حسن مهمل كلمة حكما
وان كان مهملا حقيقة وليس بكلمة فافهم قوله في نفسه
جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى
ولم يجعل ظرفا لقوله دل او حالا من ضميره حتى يكون
معناه على الاول ما دل بنفسه او بحد ذاته على الثاني
ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعله بمعنى الباء
خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف
قوله فتذكيرها هذا جواب اعتراض وارد على الشارح

جعل ما كناية عن الكلمة والمعول الكلمة مؤنث فيجب
تانيث الضمير فلو قيل الضمير راجع الى لفظ ما ولفظ
مذكر قوله ما ذكره بعض المحققين وهو سيد الشريف
حيث قال في حاشية المطول قوله كذلك في الذهن كالجوهر
وهو شيء قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوان او مجردا
كالنفوس والسماء وغيرها او موجودا قائما بغيره كالمرض
والعرض هو موجود بغيره كالالوان فانها قائمة بغيرها
قوله تبعا من حيث احتياجه الى غيره يكون مدركا
بالتبع قوله لشيء منهما اى المحكوم عليه والمحكوم به
قوله وهو بهذا الاعتبار اى اعتبار ملاحظة العقل
قصدا وبالذات قوله وهذا هو المراد ما قلنا من انه
اذا لاحظه العقل بالذات فهو معنى مستقل ملحوظ
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اى متعلق المعنى نعم ان معنى
العقل والعلم يكون متعلقا فيما لاحظه معناه يلزم تعقل
ذكر المتعلق وبدلالتهما عليه يلزم ذكره وليس الامر كذلك

فافهم

٨

فلنفهم قوله وكذا لا يلاحظه العقل اى الابتداء قوله
وبكينونة المعنى اى رجاع الضمير الى نفس الكلمة قوله
يحتمل ان يرجع اى ان يراد رجوعه بتدبر قوله فيكون
تعليق الحكم بالظهور او للرجوع لا كلا الاحتمالين لان نسبة
صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل فتأمل قوله ووجه
الحصر وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها قوله
ان يرجع اى ان يراد رجوعه قوله كلا المعنيين عبارة
المفصل احدهما ان الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
اى في نفس المعنى والثاني ان الاسم كلمة تدل
على معنى في نفس اى نفس المعنى قوله ولكن عبارة المفصل
تعليل لظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها
راجع اليهما وعبارة المفصل الاسم ما دل على معنى في نفسه
دلالة مجردة عن الاقتران قوله ظاهر في المعنى الاخير
اى وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر للمعنى الاول
فافهم قوله في نفس الكلمة مع ان الاصل رجاعه الى [illegible]

من تقصير لكينونة المعنى في نفس الكلمة فافهم قوله ولهذا
اي لعدم المسبوقية قوله من التخفيف و جواب
المراد بالمراد بالمعنى المستقل له بالمفهومية يعني للاحتياج
في الدلالة الى ضم كلمة اخرى قوله معناه التضمني الذات
بمعناه المطابقي غير مقترن والا لزم اقتران الوصف
بالزمان يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني
فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى الخروج بقوله غير مقترن
ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي
للفعل باعتبار اشتماله غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج
بقوله غير مقترن قوله في الفهم متعلق بمقترن قوله
فانه قد يستعمل مصدرا بمعنى ارواد مضافا كقولك
رويد زيد وسمع بعض العرب رويد نفسه فجعله
مصدرا كضرب الرقاب قوله وغير صريح الفعل الصريح
هو ان يكون في الاصل مصدرا وغير الصريح ان يكون بخلاف
ذلك اي ما يكون على وزن المصدر قوله نحو اما انت

ايضا زيدا

ينفيه اماكن ظرف مكان له معنيان احدهما ان
يكون معناه ما يحاذيك من بين يديك والثاني
ان يكون معناه متقدم قوله دخول اللام وانما قال
دخول اللام ولم يقل دخول الجر ودخول التنوين لان اللام
قد يوجد بنفسه فلا يكون الا دخوله مختصا بالاسم
بخلاف الجر والتنوين وانما اختص دخول اللام بالاسم
لان الاصل في اللام ان يكون لتعريف المحكوم عليه والفعل
والحرف لا يقع محكوما عليه قوله في امسفر الميم بدل
من لام التعريف في لغة طي واصله ليس من البر الصيام
في السفر قوله وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه موضوع لتعيين الذات الدال عليه اللفظ
بالمطابقة والفعل يدل على الذات بالتضمن والمراد
بالذات ما يقابل النسبة قوله والفعل يدل عليه
تضمنا لان معناه المطابقي مشتمل على النسبة و
النسبة ليست بمستقلة والمركب من المستقل وغيره

باعتبار معناه التضمني مستقل قوله دخول الجر ينبغي
ان يكون المجرور جوابا عن قوله دخول الجر مع انه ليس
كذلك بخلاف اللام فانه موجود كما نقول الغلام
يقال دخول الجر كما هو انسب قوله لانه اثر حرف
الجر الخ والحاصل ان الجر اثر حرف الجر تقديرا او تحقيقا
والاضافة اللفظية لا يكون الجر بتقدير حرف الجر فكيف
نقول الجر اثر حرف الجر جوابه ان الاضافة اللفظية فرع
للمعنوية والمعنوية مخصوصة بالاسم فان كان اللفظية
غير مخصوصة بالاسم لزم زيادة الفرع على الاصل
اما بزيادتها على الاصل بان يكون مخصوصة بالفعل
او شاملة للاسم والفعل قوله واما الاضافة
اللفظية لما ثبت مما سبق ان المضاف اليه في الاضافة
اللفظية مجرور مع ان حرف الجر غير مذكور فيه ولا
مقدر ايضا فينبغي ان يكون الفعل معناه اليه بالاضافة
اللفظية فلا يكون الجر مختصا بالاسم اجاب بقوله واما

بالاضافة

وسلما الاضافة الخ هذا على تقدير عدم تقدير حرف
الجر في الاضافة اللفظية واما على تقدير كون حرف الجر
مقدرا كما هو المتبادر من كلام المص في بحث الاضافة
فلا سؤال ولا جواب فلينا مثل قوله او يزيد عليه الظاهر
معطوف على خالف الاصل اي ينبغي ان لا يزيد على الاصل
بان الخ ويجوز ان يعطف على ينقص اي ينبغي ان لا
يخالف الاصل بان يزيد عليه بان الخ قوله الاسناد اليه
قال الفاضل الهندي اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار
الطبيعة النوعية دون الضيقية المستفادة من اليه
المختصة به عقلا تنبيه الجزء فاعرف انتهى قوله
بالخصوص اي بانه من خواص الاسم قوله باعتبار الطبيعة
النوعية اي مطلقا الاسناد اليه بمعنى كون الشيء مسندا
اليه قوله دون الضيقية المستفادة اي كون الاسم
مسندا اليه قوله المختصة به وتذكير الصفة الاخيرة
اعني المختص مع ان موصوفه الطبيعة الضيقية باعتبار

الظاهر

انما يجيء كون الاسم مسندا اليه او نحوه **قوله** عقلا
اي ببداهة العقل اي يعرف اختصاصه بمجرد العقل من
غير حاجة الى الاخبار عنه وقال فيما نقل عنه لا ريب
في ان الاسناد الى الاسم من خواصه لا يحصل بغيره فالضرورة
كافية بذكره والجواب انه من قبيل قولهم علامة المرء
لحيته اي كل فرد من افراد الانسان رجلا كان لحيته
وعلى هذا معنى كلامه كل كلمة اسند اليها فهي اسم انتهى
قوله اي كل فرد من افراد الاسناد فيفهم من هذا التعبير
انهم ارادوا النوع لا الصنف **قوله** والمراد به كون الشيء
مسندا اليه يعني ان المراد بالاسناد المحكوم عليه بالخصوص
بانه مطلق وهو الاسناد الى الشيء بما بمعنى كون الشيء
مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه حتى يكون الحكم
خاليا عن الفائدة وذلك اما بان يرجع الضمير اليه
الى المذكور في الطباع كما قيل ولا يخفى ما فيه من البعد
او بان يرجع الى الاسم لكن اريد مطلق الاسناد اليه على تبيان

قولهم

قولهم علامة المرء لحيته فان في تصحيح افادته
وجهين احدهما ان يعتبر الحكم باللحية قبل الاضافة
ثم يعتبر الاضافة فيصير التقدير علامة المرء اللحية مضافة
اليه مختصة به فالاضافة لتوكيد الحكم المذكور بتغيير
ان اللحية مطلقة عن الاضافة لا توجد في الخارج الا
في ضمن المضافة المعلوم اختصاصها بالمرء ببديهة
العقل وثانيهما ان يعتبر ان النوع في ضمن هذا الصنف
لكن لما على سبيل الخصوص بل يحكم به واعتبار النوع كذلك
لتوكيد الحكم المذكور بالتلويح والايماء الى ذلك النوع
مطلقا مختص في ضمن هذا الصنف المعلوم اختصاصه
بالمرء بضرورة العقل اذا عرفت هذا فاعلم ان الوجه الثاني
ظاهر الجريان فيما نحن فيه عن المستغني عن البيان ويمكن
اعتبار الوجه الاول عندنا ايضا فانه وان لم يكن فيه اضافة
حقيقية لكن وجدت حكما فان معناه الاسناد الى
المضاف الى الكلم وهذا يفسر بكون الاسم مسندا اليه

وكون المضاف فيما نحن فيه محكوما عليه لا الجر
لا يقدح في اعتباره فيه فتدبر قوله بتقدير حرف
الجر مطلقا اي سواء كانت صفة للمضاف او المضاف
اليه قوله مختص بالاسم ينبغي ان يطلق الملاحظة
ههنا اي ان تعتبر بالنسبة الى المضاف وبالنسبة الى
المضاف اليه غاية ما في الباب انه يلزم تعميم الاسم بالتحقيقي
والحكمي كما عمم في تعريف المضاف اليه الذي يجيء في المتن
اعلم ان الشارح لو حمل الاضافة ههنا على معنى
كون الشيء مضافا اليه لكان ملائما لما سيأتي من تعريف
المصنف المضاف اليه بانه اسم نسب اليه شيء بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا كما لا يخفى على المتأمل
في ذلك التعريف فكأنه لم يلتفت الى هذه الملاحظة
اقتفاء لاثر الجمهور في جعل الاضافة من خواص الاسم
فان مرادهم بها كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر فتدبر قوله اي الاسم الذي ركب قيل المركب

يطلق

يطلق على معنيين المضموم الى شيء ليتقوم بمجموع
وعلى مجموع المضمومين ويستعمل في المركب بالمعنى
الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما
يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض
عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الاول والالفاظ
محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل
بعلبك انتهى اقول بل المتبادر ههنا المعنى الثاني
بمعونة السياق وان كان الامر بالعكس عند الاطلاق
اي عند التجرد عن معونة الشيء قوله اعني غير المركب
سواء اشبه مبني الاصل او لا قوله هو قسم الخ
وانما قال هو قسم الخ لانه يكون في الفعل المضارع ايضا
معربا لكنه ليس بقسم من الاسم اه بل من الفعل
قوله تركيبا يتحقق الخ الحكم بتقييد التركيب بهذا
القيد انما هو بشهادة السياق فانه ثبت فيما
بعد ان العامل لا يتم بسبب المقتضي الاعراب فتدبر

ولا تكن من الغافلين قوله مناسبة مؤثرة تقييد
للمناسبة بالمؤثرة احترازا عن مناسبة غير المشرف
بالفعل لان مناسبة غير مؤثرة في منع الاعراب قوله
وليس النزاع جواب سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء
المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها
بعد فاجاب بقوله وليس النزاع في المعرب الخ قوله
لاستحقاق الاعراب فيكون زيد قبل التركيب عنده
معربا بالصلاحية لاستحقاق الاعراب بخلاف المص
فان عنده يكون معربا بعد التركيب وان لم يجر عليه
الاعراب بالفعل قوله مع الصلاحية ولا يخفى عليك
ما في قوله مع الصلاحية من شائبة الاستدراك فافهم
قوله فلم يعتبره احد في المعرب المصطلح قوله لم تعرب
الكلمة اي لم يوجد الاعراب ولم يجر عليها بالفعل قوله
وهي معربة الاولى ان يكون هذه الجملة من تتمة المقول تدبر
قوله بمعرفة هذا الاختلاف اي بمعرفة مفهوم هذا الاختلاف

وتعريفه

وتعريفه بذلك المفهوم قوله فيلزم تقدم الشيء اي تقدم
معرفته بهذا الاختلاف على نفسها قوله من حيث
هو معرب انما قال من حيث هو معرب لان اختلاف
اخر المعرب باختلاف العوامل انما هو اثر الحيثية المذكورة
حقيقة لا ذات المعرب وانما هو محل الاثر ومورده
والاثر انما هو مترتب على المؤثر فتدبر قوله ذاتا الخ قول
الشارح ذاتا او صفة تمييزان يرفعان الابهام عن نسبة
الاختلاف الى الاخر فالتقدير ان يختلف ذات اخره
او صفته او مصدران فالتقدير ان يختلف اختلاف ذات
او صفة اي اختلافا منسوبا الى الذات او الصفة قوله
حقيقة او حكما مصدران لا غير والمعنى بان يتبدل تبدل
حقيقة او حكما او تبدلا منسوبا الى الحقيقة او الحكم اي
تبدلا حقيقيا او حكميا تدبر قوله حقيقة او حكما مثال
الحقيقة نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه
ومثال المتبدل حكما نحو رأيت مسلمين ومررت بمسلمين

فان الياء في حالة النصب وان كان عينه في حالة الجر
حقيقة لكنه غيره حكما لان الياء ليس آخر مسلمين
بل الآخر هو النون لانا نقول الآخر حقيقة هو الياء
والنون بدل عن التنوين ولهذا سقط في حالة الاضافة
قوله حقيقة او حكما مثال الحقيقة نحو جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد ومثال المتبدل حكما نحو رأيت احمد ومررت
باحمد فان الفتحة في حالة النصب وان كان عينها في حالة
الجر حقيقة لكنها غيرها حكما قوله لان آخر المعرب يرد
عليه ان الاسم قبل التركيب مبني آخره ساكن واذا ركب
مع عامل ابتداء يصدق عليه انه اختلف آخره من السكون
الى الحركة فيه نظر لان النظر من قول المص وحكمه ان يختلف
آخره باختلاف العوامل ان يكون اختلاف العوامل سببا
لاختلاف آخر المعرب يعني كلما اختلف العوامل اختلف
الآخر ولا يلزم منه الاختلاف في آخر كل معرب ولا في العوامل
قوله ان هذا الحكم وهو ان يختلف آخره باختلاف العوامل

قو

قوله قلت هذا اي حدوث الاعراب لا الاعراب
قوله لا يرد العامل ضمنا وقال فيما نقل عنه لكنه
يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
والاولى ان يستعد اخراجها الى الغيبية القرينة المعنوية
من الباء الجارة في ابتداء ما الموصولة على عمومها انتهى
قوله كالباء الجارة يعني يصدق على الباء الجارة مثلا
في مررت بزيد انها حرف اختلف آخر المعرب بها وهذا
الاشكال انما يرد اذا كان المراد بالحرف اعم من الحرف
الواقعة في اول الكلمة وفي آخرها واما اذا كان المراد بها الحرف
الواقعة في آخر الكلمة لا نقول على آخر المعرب والعجب كيف
يقول الشارح بان في هذه الحركة اختلافا مع قوله
فيما قيل بان الاسم اذا ركب مع عامل ابتداء لا
يتحقق فيه الاختلاف لانه اذا لم يوجد الاختلاف
في تركيب الاسم مع عامل ابتداء فكيف يوجد في تركيبه
مع ياء المتكلم ابتداء اللهم الا ان يقول الاضافة بعد دخول

العامل وبه ظاهر قوله حيث قال اي قال المص
في شرح هذا الكتاب قوله لا انه اي مراده هذا المعنى
الذي ذكر لا كونه خارجا عن الحد وكون اللام في ليميز متعلقا
بامر خارج مفهوم من فحوى الكلام لانه بعيد عن الفهم جدا
قوله يعني وضع الاعراب المفهوم صفة وضع الاسم المعرب
اذ هذا اللفظ قوله فانه يفيد اذ لا نظر الى وضعه
قصدا ولا تبعا قوله المعتورة بالجر صفة المعنى قوله
على تضمين متعلق بقوله على صيغة اسم الفاعل يعني المعتورة
متعددة فلا يصح ان يكون صفة للمعنى لان المعاني معتورة
على صيغة اسم المفعول لا معتورة على صيغة اسم الفاعل فلا بد
ان يضمن الاعتوار بشيء لازم ليصح ان يكون صفة للمعاني
مثل الورود ولو جعل المعتورة اسم مفعول كما جعله
البعض لصح ان يكون صفة بلا تضمين ولكنه انما لم يجعله
اسم مفعول لاطلاعه على رواية من المص بكونه اسم الفاعل
قوله او الاستيلاء وتقديره لورود المعاني الثلثة على

المعرب

المعرب لما كانت على سبيل التناوب والتعاقب دون
الاجتماع استعير له الاعتوار وذكر عن نظر المختار
انه فيكون تجريدا وقرينة للمجاز والا فمعناه الحقيقي اخذ
الشيء بالايدي على طريق التناوب وفي الصحاح تعاورته
اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية دست بدست
كردن جزبدي فلا يتم ما يقال التضمين فانه يقتضي
كونه حقيقة فاعلم ذلك قوله جماعة واحد بعد واحد
اي فرد واحد من الجماعة فهو بدل منها بدل البعض من
الكل قوله يكون علامات لها وهي الاعراب قوله
كذلك اي متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة قوله فاعرب
بينهما بالضمة اي معرب بالضمة رفعا فالعامل المقدر للفظ
هو لا غير والقرينة المقام قوله وهو ما يكون بزيد بهذا
التفسيران المراد به ما يسمى به اصطلاحا لا معناه
اللغوي فيدخل فيه سجلات وغيره من الجموع بالالف
والتاء من غير ذوي العقول قوله مضافة لانها قالب

بعض الفضلاء
سنر

أما حال من قوله اخوكم الى لانه مفعول فعل الاعراب معنى
بحسب المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام واما حال
عن ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتأخير
والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي انتهى لعل ان
الشرح مبني على ان يقع مضافة مقدما على قوله بالواو والياء
كما هو المشهور قيل في بعض النسخ التي رأينا قوله مضافة
الى غير ياء المتكلم مقدم على قوله بالواو والياء ولعل الشارح
رأى نسخة قدم فيها قوله الواو والياء على قوله مضافة
او قدم عند نفسه قوله لئلا يتوهم هذا التوهم في غير
ذو لان ذا غير مضاف الى الكاف في المثال قوله اضافتها
اي اضافة الاسماء الستة قوله سقط بالتقاء الساكنين
سواء اضيف او لا اما الثاني فظاهر اما الاول فلانه انما
يضاف الى المعرف باللام قوله اي من جهة رعاية النوع
قوله جمع المذكر السالم صفة جمع قوله نحو يضربان ويضربا
وانما قدم المضارع على الماضي لانه معرب وهنا مبحث المعرب

وكثرة التثنية الى لانه قد وجد بعد التثنية فكثرة
التثنية بهذا الاعتبار قوله اي تقدير الاعراب فاللام
يعني عن الاضافة في الاشارة الى المعهود او عوض عن
المضاف اليه فالاول مذهب البصرية والثاني مذهب
الكوفية والاعتماد انما هو المعنى الاول قوله مثل جاءني
ابو القوم الظاهر ان تقدير الاعراب ههنا للتعذر
مفهوم بناء شرح قول المصنف ونحو مسلمي قوله في ثران
باجتماعهما اي بسبب اجتماعهما او بالاستعانة اجتماعهما
الاولى ان يكون الباء للاستعانة قوله فانه يدل على
اشتراكهما في الدلالة انه يحتمل امثال هذا على
حذف المضاف فالتقدير ههنا جاءني زيد راكبا
اخوه من قبل ركوبه اي ركوب زيد هذا لكن الظاهر
من كلام الشارح وتقديره عدم التقدير فتدبر
قوله وقال بعضهم احد عشر وهو التسعة المذكورة
مع شبه الفي التأنيث لا رطى علما وتركها الاصل في نحو

احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية قوله من حيث
اشتماله انما قال ذلك لان الحكم انما هو حكم الاشتمال المخصوص
المذكور واثره المترتب عليه حقيقة لا حكم ذات غير المنصرف
وآثره المترتب عليه يعرف بالتأمل والمراد بالاشتمال
المخصوص وجود احد الامرين في غير المنصرف وهو المراد
بعد الانصراف قوله ولا يبعد ان يعتبر مغايرتهما
اي مغايرة العدل للمعدول عنه في كون العدل غيره داخلة
الخ قوله غير المنصرف اي في حكم غير المنصرف في عدم دخول
الكسر والتنوين والا فغير المنصرف عند المص ما فيه علتان
واما عند غيره فلا حاجة الى التأمل قوله ولم يصلح
هذا اي قوله فيهما عطف على مجموع الشرط والجزاء المتقدمين
فيكون فيهما من توابع لما قوله وجود الاصل ولا يلزم
من وجود الاصل اعتبار الاخراج عنه كما في المغيرات
الشاذة مثل اوتسر وانيب وان اصلهما موجود
مع عدم اعتبار الاخراج عنه فانهم قوله تحقيقا

وصف

وصفا بحال متعلقه واما على المشهور فمعناه خروجا
تحقيقيا اي خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل مشى
فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا مع قوله
لفظه بل انتهى وفي هذا التأويل نظر لان الا فنائه في المعنى
عليه بما ثبتة صريحة في موضعه قوله معناه خروجا فهذا
بيان حاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة
الاصلية بمعنى محققة وتأنيث المصدر الواقع حالا
عن المؤنث ليس بلازم لعدم التصريف قوله
كثلث ومثلث اعرابه النصب على المصدرية اي خروجا
كائنا مثل خروج ثلث ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف
قوله اي من الاخر بغير الالف وفتح الحاء قوله وبما تيم
تيم عدي على ان يكون تيم الاول منصوبا مضافا الى عدي
المحذوف بقرينة المذكور مذهب المبرد قوله وجمع جمع جمعه
اي لا يخفى ان جمعه وكذا مذكره وتثنيتهما في جمعها
صفة في الاصل اسم في الحال كما اشار اليه الشارح في بيان

سببين لعدم انصرافه جمع واجمع فقوله فاصلهما
اما جمع او جماعي معناه ان اصلهما جمع ان كانت
جمعا بجمعاء في حال الوصفية اي وصفية جمعاء
دون حال اسميتها او جماعي ان كانت جمعا لها بعد
صيرورتها اسما في باب التوكيد هكذا يجب ان يعلم المقام
قوله وان كانت علما بالغلبة لانه فعلاء افعل لا يكون
الا وصفا قوله كصحراء التمثيل بصحراء غير مناسب هنا
لانه ليس فعلاء افعل قوله وعلى ما ذكرنا هذه الاشارة
الى الفرق بين جمع وبين الجموع الشاذة من نحو اقوس وانيب
مع ان كلا منهما على خلاف مقتضى القياس والحاصل ان
الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدول
قوله لا يرد اي الجموع الشاذة التي وجد اصولها واما الجموع
الشاذة التي لا يوجد لاصولها فلا يتوهم ورودها
اصلا فتامل قوله فانه لم يعتبر اخراجها لان سبب العدل
كما عرفت انما هو وجود عدم الانصراف وفي الجموع الشاذة ليس

موجود.

موجود قوله في هذه الجمعية اي كونهما جمعين على الوصف
والتنبيه يستوي اي باب قطام لكنه بمنزلة فعال بمعنى
الامر عدلا ووزنا قوله فلا يكون الخ والحجازيون يعتبرون
العدل في باب قطام كما يقدره بنو تميم الا ان تقدير اهل
الحجاز لضرورة تحصيل سبب البناء بخلاف تقدير بني تميم
فانه انما للحمل على نظايره من ذوات الراء قوله خيلان
جمع خال وهو النقطة في الجبهة قوله في اشتراط
العلمية فالمؤنث ما دام علما لزم التاء بخلاف ما لم
يكن علما فان التاء قد تزول لانها للفرق بين المذكر
والمؤنث فلم تلزم الكلمة بل انها تفارقها حيث تقصد
التذكير بها قوله فهذا يجوز صرفه الجواز ههنا بمعنى
الامكان العام قوله ممتنع صرفها لفظا بل ان صرفها نوع
لا منصوب بنزع الخافض فافهم وقد ترك فيه الاوزان
مقدر بعد ممتنع عن الصرف فتدبر ويمكن ان يقال مريد
الشارح بتقدير لفظ صرفها ان الاسناد الامتناع اليه

حقيقي والمص قصد الاسناد المجازي حيث
اسند الى كل واحد من لفظي زينب وسقر وماه
وجور فانهم وانت خبير بان هذا الوجه بعيد غير دافع
الاولوية بل مصحح للكلام فقط فتدبر قوله
اما زينب فللعلمية اي امتناع صرف زينب
قوله واما سقر اي امتناع صرفه قوله اي تكون هذا
النوع اي العلمية بمعنى تكون علما قوله في ضمنه اي في
ضمن العلم قوله العجمة في كلام المص ههنا نظر
اذ يلزم ان يكون العلم في اللغة العجمية اذا نقل الى
اللغة العربية لكن لا يجب استعمال العرب علما ايضا
بل المسمى جنس غير منصرف عند النقل انه بعلية اخرى
غير العجمة من التانيث او الوزن او غير ذلك مما
يحكى المجامعة اللهم الا ان يمتنع وقوع ذلك لكن
العكس موجود في الوزن فتأمل قوله فاشترطوا انه قال
العجمة شرطها ان يكون اللفظ منقولا من العجمة الى العلمية

في

في العربية ابتداء مع بقاءه عليها ثانيا قوله
كقالون كان في العجمية جنسا لكونه اسما للجيد قوله
في العجمية لا حقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل
النقل الى العلم حيث كان في العجمية جنسا لكونه اسما للجام
ثم قال العرب لجام قوله فيما سبق اي في وجوب تاثير التانيث
المعنوي قوله والاولى تقديم ما فيه بحث اذ الظاهر ان الاولى
عكس الاولى لان تاثير الشرط في المشروط انما يتحقق عدما لا
وجودا يعني انه يستلزم انتفاء الشرط انتفاء المشروط ولا
يقتضي وجوده فكان الاهم تقديم ما هو متفرع على انتفائه
كما يعرف بالتامل ولذا قدم المص في باب الوصف وباب التانيث
المعنوي ما هو متفرع على انتفاء الشرط كما قدم ههنا وبالجملة
ان هذه الاولوية لا يساعدها العقل ولا النقل قوله الجمع
شرطه الخ المراد بالجمع ههنا ليس معناه والاصطلاحي اي
الصيغة المخصوصة المعروفة كما لا يخفى بل معناه المصدري
اي الجمعية والمنتهى ههنا اسم مكان مضافة الى الجموع المكسرات

ويمكن ان يجاب عنه انه لما كان
الاصل في الاسم ان يعرب [illegible]
الاصل [illegible] العوامل ولما كان ذلك
اخره علم باختلاف [illegible] قدم ذكر
في الاسم المنصرف وظهر [illegible]
انصراف فزع على ذكر امتناع [illegible]
وابراهيم [illegible]

واختيار لفظ المجموع على لفظ الجمع نظرا الى انواع المكسر فيكون
مؤدي منتهى الجموع الصيغة التي من حيث انها هي لا يجمع بصيغة
من صيغ التكسير فاضافة الصيغ الى المنتهى من تغيير منهج الاركان
وكون الصيغة المذكورة شرطها للجمع ان لا يتحقق الا في ضمنها
فان شرط الشي مما لا يتحقق ذلك الشي الا عنده وحصول
الجمع عند ما هو الحصول في ضمنها فافهم وتفسير الشارح العبد
المجرور في شرطه بما ذكره يشعر بان اللام في الجمع للعهد الخارجي
وبانه اشارة الى الجمع المذكورة في غير المنصرف فيما تقدم وما يقوم
مقامهما الجمع قوله وبعد الالف حرفان تيرا اولهما مكسورة
او ثلثة اولها مكسورة فلا يرد النقض بصحاري وبحملات
قوله فانتهى تكسير ما هذا ايضاح وكشف لكون العلة
السابقة علة للتسمية وبيان للملازمة بينهما فانه يقتضي
ان لا يجتمع جمع التكسير مرة اخرى فافهم قوله فاما
جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع
السلامة يعني انهم لم يجعلوا جواز ان يجمع جمع السلامة

ما نفاعل تأثير الجمعية في منع الصرف بل وجوده بالفعل
فانه يخرج من الصيغتين المشهورتين لمنتهى
الجموع بخلاف جواز ان تجمع جمع التكسير فانهم
جعلوا جوازه كوجوده بالفعل ما نفاعل التانيث
نظرا الى تفاوت ما بينهما في التغيير فان جمع السلامة
انما يغير حكم الصيغة من عدم الصرف وجمع التكسير
يغير اصل الصيغة وحكمها معا هكذا يجب ان
يعلم المقام قوله لتكون صيغة وبهذه العلة
للاشتراط تمتنع تجويز الجمع الذي امتنع صرفه للجمعية
ان يجمع جمع السلامة ايضا فافهم فانه دقيق قوله
بغير هاء قبل الباء للملابسة والمغاير بمعنى النفي
والمعنى بلا هاء بل الا بها كما في قولك كنت بغير مال
انك كنت بلا مال بل لا بمال لا انك بما يغاير المال
وهو خبر او شرط او صفة لقوله انتهى فيه بشرط الوصفية
مفقود ههنا وهو المطابقة قوله ولا حاجة الى اخراج

لحرف زيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد
لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف انتهى وفيه بحث
اذ الياء المشددة فى كراسي وتلزم فى جمعه كراسي
ليست ياء النسبة كما صرح به فى شرح الشافية لان
تعريف ياء النسبة ليس يصادق على تلك الياء لان
تعريفها هى ياء المشددة لحقت اخر الاسم لتدل على ان معنى
مجموع الملحق والملحق به منسوب الى المجرد من الياء وياء
الكرسي وان كانت مشددة لحقت اخر الاسم لكن لا للدلالة
المذكورة فان الكرسي والياء منسوب اليه انما وضع
ابتداء مع التاء **قوله** بعد التنكير اى بعد التنكير بان
يكون فيه اشتراك اتفاقي لا بان يعود الجمعية بالفعل فافهم
قوله منصرفا فيه بحث اذ التنكير اما بان يستعمل جماعة
كالاستعمال الاول او بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففى
الطريق الاول منع الملازمة وفى الثانى منع بطلان اللازم
لا يقال الواقع خلاف اى عدم الصرف لان كل واحد من

من الصرف وعدمه غير واقع ولعدم ثبوت معناه
فيه والاشتراك الاتفاقى **قوله** وتلفظوا به النقط
بكسر النون وفتحها رهن معروف وو به صوت
ركب هناك الاثمان وجعل علما **قوله** الفى التانيث
اى الممدودة المقصورة او الممدودة بناء على التغليب
قوله اما كونهما الخ لا يخفى عليك ما فيه من الاسناد الى
السبب فتامل **قوله** فانه نقل اى شرط لاعتبار كونه فعلا
ماضيا معلوما **قوله** من هذه الصيغة اى من صيغة الفعل
الماضى المعلوم من انه كذلك **قوله** فلا يقدح الخ والصواب
ان يقال فلا يقدح فى ذلك عدم الاختصاص كما لا يخفى
قوله انتهى القول **قوله** فيرد عليه اى على المص فى اشتراط
عدم قابلية التاء فان اربع عند التسمية وكذا اسود عند
العلمية غير المنصرف مع قبولها التاء **قوله** لحوق التاء كان
المص اراد بقوله غير قابل التاء عدم قبوله لحوق التاء التانيث
بحسب الوضع فلا حاجة الى ذكر قيد اخر فضلا عن القيود

المذكورة فتدبر قوله لوجود الزيادة الخ فيه ان في جعل وجود
الشرط علة للمشروط نظرا لما تقرر من ان المشروط يثبت با
التسبب لا بالشرط و قد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط
علة للحكم بامتناع وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط
سبب للحكم المذكورة انتهى فيه بحث لان سببية الاشتراط
المذكورة للحكم بانصراف يعمل وان كانت مسلمة بناء على
انتفاء الشرط مستلزمة انتفاء المشروط لكن سببية الحكم
بامتناع احمر لم كيف و وجود الشرط لا اما يستلزم وجود
المشروط حتى يستلزم العلم باشتراطه مع العلم بوجوده
الحكم بوجود المشروط فتأمل فيه بعده والذي يخطر
ببالي في امثال هذا ان التفريع على انتفاء الشرط تفريع
على كونه شرطا المصرح به والتفريع على وجوده تفريع على
انحصار الشرط مطلقا في ذلك الشرط المفهوم من
السكوت عليه في موضع البيان ونظير هذا ما قال العلامة
الهندي في قوله هذا الكتاب لانه اما ان يدل على معنى في
نفس

في نفسه الخ من ان اللازم متعلقة بانحصار على هذه الثلثة
المتفهم من المقام بالسكوت عليها في موضع البيان
فما تقدم لك مما ذكرنا سبب تقديم المص في الموضع السابق
التفريع على انتفاء الشرط لكن عكس الترتيب المقدم
هنا تفننا واجراء للنشر على عكس ترتيب اللف
وهو من الصنائع البديعية كاللف والنشر على الترتيب
فاحفظ هذا فانه ينبغي ان ينفعك في مواضع عديدة قوله
لاحد فان المؤنثة باعتباره سواء قوله استثناء
ثم يعني الحاق الاستثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من
المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس
اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المص
العدل ووزن الفعل على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر
دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير

العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب
قوله لا يوجد شيء من الامر بيان لشيء قوله لجواز
ورود اصمت اي وروده من غير اعتبار نقله من اصمت
بضمتين قوله بكسرتين ايضا اي كما ورد بضمتين وذلك
بان يكون مضارعه مكسور العين او مفتوحه قوله علما
اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به كما في
رب احمر لقيته اي يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
لا بان يعود معنى الوصفية قوله بالاتفاق اي باتفاق
سيبويه والاخفش وغيرهما قوله قبل العلمية حتى كان
اجمع واكتع واخواتهما غير منصرفة للوصفية الاصلية
كما سبق في باب العدل قوله وان كان مع من اي اذا سميت
بافضل من عمرو لشخص ثم نكرته بان تؤوله بواحد من الجماعة
المسماة به مثلا لم ينصرف على اختيار سيبويه والاخفش
قوله بسبب من التفضيلية لا يقال لم يكون مثل احمر
في ظهور معنى الوصفية فلا يظهر وجه الفرق لانا نقول الظهور
المذكور

المذكور في احمر انما هو قبل العلمية وفيه بعدها ايضا
لكن فيه تأمل قوله بخلاف ما اذا اعتبرته الخ هذا جواب
دخل مقدر من جانب الاخفش قوله كما في اسود وا
رقم يعني انهما وان كانا علمين لجنسين لكن لم يعتبر
تلك العلمية مع الوصفية في امتناع صرفهما بل المعتبر فيه
الوزن معهما فلم يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد
بهذا لو علم ان اعتراف الشارح بعلميتهما لجنسين
بناء في التوضيح المص امتناع صرفهما على عدم معرفة غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية فافهم ولا تغفل قوله
اي بصورة الكسر قيل يعني انه اراد بالكسر صورة
الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب
البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا
فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء
انتهى هذا توجيه لكلام الشارح بما هو بريء منه وينادي
على براءته عنه ما ذكره في شرح قول المص والقابه ضم وفتح وكسر

في اول بحث المبتدا في المطالع ثم قوله وبيان ذلك
ان العلمية تزول الخ قيل فيه ان اللام يجامع العلمية
اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن
انتهى وهذا الرد مردود بان المقام لا يقتضي الكلية
كما لا يخفى على ذوي الافهام قوله لان موصوفه الاسم
لان المراد مرفوعات الاسم لا المطلقة لان المصدر
في الاسم قوله سبحلات جمع سبحل على وزن قمطر
ذكر في الجاربردي ان السبحل والسبحلة وكلاهما بمعنى
الضطويل السمين فعللة قوله وطريقة قيامه به ان يكون
له اي ذلك علامتها او من لوازمها لزومها وذلك لان
القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به و
التعبير عنه ليس الامر بصيغة المعلوم لان مصدره
المجهول لا يوجد اصلا ومصدره المعلوم قد يوجد لكن
فيه تامل قوله وذلك غير جائز الظاهر من كلام الشارح
جواز الاضمار قبل الذكر عندهما لكن المذكور في المطولات

هذه

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

ان هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به
لما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء
الفعل المفعول به كالفاعل هذا نقل المطول بعبارة اللهم
الا ان يعرف قوله خلافا الى قول المص فامتنع ضرب غلامه
زيد وفيه ايضا ما لا يخفى على المتامل الصائب قوله
اي حذفا جائزا فيكون مفعولا مطلقا بالمجاز ويمكن
ان يكون تمييزا او حالا احتياج الى ان الجواز بمعنى
الجائز قوله وهو من يبكي اي من يبكي عليه فيقول
ضارع عليه قوله فليس مما نحن فيه اي في يكون
ضارع فاعل يبكي المذكور لا المقدر قوله اي في كل موضع
حذف الفعل وههنا الحذف والتفسير بعده انما
هو للاهتمام بامر الحكم بان يكون اوقع في النفس
ولا يكاد يضيع قوله ثم فسر لدفع الابهام اي تفسير
يرفع الابهام الناشي من الحذف قوله وانما وجب
حذفه وهو تصريح بما علم التزاما مما سبق فلا يلزم

فلا يلزم الاسناد اليك تدارك قوله نعم مقامه اى مقام
المحذوف قوله في مقام المحذوف قوله وعلى مذهب الفراء
فيعملان الظاهر اى الفاعل لا ما المتوهم فانهم قوله واكرمتهم
الزيدان واما نحو ضربني واكرمني زيد فلا يظهر لانه
لا يعلم ان فاعل الفعل الاول محذوف او مضمر قوله فان
اقتضى الثاني المفعول الفاعل اى حين اقتضى الاول الفاعل
واعملت الثاني قوله وان اقتضى المفعول حذفته نحو ضربني
واكرمت زيدا قوله او اضمرته نحو ضربني واكرمته
زيد ولا يلزم فيه الاضمار قبل الذكر اذ الفاعل الذي يرجع
اليه ضمير الفعل الثاني مقدم رتبة قوله الرافعين اى
الفعلين الرافعين او اضمار فاعل الاول قوله بعد لفظ
او اضمار فاعل الرافع الاول بعد الاسم المرفوع للثاني
ان اعملت الثاني قوله تاخير الناصب اى الفعل الناصب
قوله وقد يترك الحذف الظاهر اذ استيناف بيان للاخبار
فانهم قوله لشدة اتصاله لقيامه مقام الفاعل رد

و اشتراك معه في الاحكام قوله من الافعال المجهولة
وفي بعض النسخ المجهول وهذه النسخة مما لا يبعد بل هي
الاقرب يعرف بالتأمل قوله وانما وجد المفعول به لمنى
بلا واسطة كما قال في المفصل والمفعول المتعدى اليه بغير
حرف من الفضل عما سالم ما يبنى له لانه متى ظفر به في
الكلام فممتنع ان يسند الى غيره قوله ومن جملة المرفوع
قيد بيان للحاصل لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد
التبعيض بتقدير المضاف اى في جملة او افراده انتهى قوله
لان في التبعيض لان الضمير اذا كان مذكرا يرجع الى الجنس
المرفوع ولا يتأتى التبعيض في الجنس لان التبعيض يقتضي
التعدد والجنس لا يقبله فح ينبغي ان يكون من الابتداء
الغاية قوله للتلازم الواقع بينهما اذ لا بد لكل جزء من
مبتدأ وكذا الكل مبتدأ من خبر كما هو الاصل اذ الاصل
ان يكون المبتدأ مسندا اليه واما اذا كان مسندا كما
هو القسم الثاني من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر اذ يتم

بنا على كلامنا قوله نحو ان تصوموا خير لكم اى صيامكم
خير لكم قوله فانهما اى الخبر وثانى قسمى المبتدا قوله
الا مسندين مع ان باقى اجزاء تعريف المبتدا صادق
عليهما اى يصدق عليهما انهما اسمان مجردان عن
العوامل اللفظية قوله وعن فاعله فيه ان انفصال الضمير
المرفوع ههنا ظاهر مع وجوب استتاره فى الصفة
مطلقا يقتضى ان يكون مبتدا ويدفع كونه فاعلا وكذا الحال
فى اراغب انت عن الهتى قوله لان الكلام فى ما فوقكان
الاسمى فلا يكون التعريف لمطلق الخبر بل للخبر الاسمى قوله
اى ما يوقع اشارة الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند
هو المصدر وان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول قوله به
فالباء اما للاستعانة او السببية قوله والضمير المجرور له
فعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل فى المسند
ضمير راجع الى الموصول قوله اذ لم يمتنع ما يغنى عن عدم
جواز قولك فى داره رجل لان النكارة فى المبتدا ههنا

تمتنع

تمتنع تقديمه قوله لاصالة التقديم اى تقديم زيد قوله
احد المتاخرين فى كلام الشارح ايماء الى ان قول المصنف وامتنع
صاحبها فى الثانى تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتدا
التقديم قوله اى الامرين المعلوم صفة للامرين جارية
على غير من هى له قوله ولعلم ان المصنف اعلم ان هذا التحقيق
مبنى على ان المراد بالهرير نباح الكلب وهو عواه
اى صيحته ونقل السيد المدقق فى حواشى المطول وشرح
المفتاح عن الصحاح ان الهرير صوته دون نباحه من قلة
الصبر على البرد ثم اراد حقيقة الحال وجلية المقال فعليه
للمطالعة فى بحث تخصيص شر اهر ذا ناب من مذين الكتاب
قوله فيكون شر عظيم فيه انه يكون داخلا فيما تخصص
بالصفة قوله كاللام فى نعم الرجل على تقدير ان يكون
المخصوص مبتدا وما قبله اعنى فعل المدح والذم خبره
واما اذا كان خبر مبتدا محذوف فلا يكون مما نحن
فيه قوله فى نحو الحاقة ما الحاقة اى شئ هى فما مبتدا

وصافة خبر مبتداء والجملة خبر الاول وهو صافة كذا
في البيضاوي قول وهم البصريون الاولى ان يفسر هذا
الكلام بانه يقال على مذهب الاكثر من النحاة بحذف
المضاف الشايع دون حذف الجار الغير الشايع في مثل
هذا الموضع قول والاصل في الخبر الافراد لاصالة المفرد
في الاعراب قول رجل صالح منك والخبر ههنا اخص
من المبتدا قول ايضا اي كما وجب تقديمه اذا كانا
متساويين في قدر التخصيص وهو التخصيص بمعموله قول
عبده متوكل فانه يجوز فيه ان يقال متوكل على الله عبده
بتقديم الخبر على المبتدا قول خوف لبس وهو اللبس
اشتباه والغرض المقصود اعني اثبات محمول على مضمون
اسم ان وخبرها اعني الحكم بمعنى الوقوع غير المقصود فانك
اذا قلت انك قائم عندي بالكسر يحتمل ان يتعلق
الظرف بقائم وان يتعلق بالحكم ايضا وعلى التقديرين
معناه غير الذي قصد من المفتوحة اما على التقدير الاول

ظاهر

27

فظاهر واما على الثاني فلان معناه افادة مضمون
اسم ان وخبرها مقيدا قول وفي هذه الصورة لشدة
الاتصال بينهما لانهما شيء واحد قول فالاقتصار عليه
لذلك اشارة الى قوله لان التعدد بالعاطفة لاخفاء
فيه لانه الخبر ولا غيرهما الا الى قوله وايضا واليهما جميعا
يعرف بالتامل قول فلا يرد عليه ولا يخفى عليك ان هذا
الورود انما يتم اذا ادعى انحصار صحة الدخول في صورة
التضمن المذكور وهو غير مفهوم من كلام المص وان صرح
صاحب اللباب انحصارها في صورة تعدد المبتداء
باما وتضمن معنى الشرط فعليك بالتوفيق والله الموفق
قول بجملة فعلية ههنا اي في موضع الصلة للموصول الذي
وقع مبتداء متضمنا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في
خبره او شرط الصحة الدخول كون الصلة فعلا او مؤولا به
ليتأكد مشابهته الشرط كما ذكره ف بالاتفاق من الكوفيين
قول انما هو من بين الحروف فالتخصيص انما هو بالنسبة

بيان تعدد الخبر

الى سائر الحروف المشبهة قوله الاهتمام وجه الاهتمام انهما
يمتازان عن اخواتهما دون سائر النواسخ بالاتفاق
من سائر نواسخ الابتداء قوله على كلا القولين وهما
الحاق سيبويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما ق
غير سادة فيكون ظرفا لغوا لا مستقرا قوله اى
في وقت خروج الظاهر من هذا التقدير دخول اذا على الفعل
المقدر اذا خرجت وفيه ما لا يخفى قوله فيما التزم ضمير الموصول
محذوف والتقدير في الذي التزم فيه قوله واخطب ما يكون
الامير اى اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان الامير قائما
ففيه اسناد الفعل الى وجود الفاعل مجازا او اخطب اوقات
وجود الامير اذا كان قائما ففيه اسناده الى ظرف الفاعل بل
الى ظرف وجوده في الخبر هو اذ المضافة الى كان حين
كونهما اسما ولا يحتاج ح الى تقدير لفظ آخر فيكون
خبرا اعني حاصل مثلا وذا لا يجوز وحده والا يلزم
ان يكون للظرف ظرف يعني اذ في اذا كان مرفوع المحل

بان خبر للمبتدا قوله الى تقديره اى تقدير ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما هذا التقدير اذا كان قائما حالا
عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم فالتقدير
ضربي زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربي
زيدا قائمين ضربي زيدا حاصل اذا كنا قائمين قوله
وفيه تكلفات كثيرة هذا بيان التكلفات الكثيرة
ولا يخفى ان ما ذكره في البيان لا يدل على كثرة التكلفات
بل لا يدل على وجود التكلفات ايضا وانما يدل على
وجود التكلفين اللهم الا ان يعد حذف اذ مع الجملة
المضافة اليها تكلفين هذا والمراد من كثرة التكلفات
لم يثبت بعده اللهم الا ان يقال المذكور ههنا بعض
من تلك التكلفات على ان في كون الاخير تكلفات
بحثا اذ شان كان واخواته انا كان متعلقا
للظرف المستقر ان يكون تامة مطردة قوله والذي
يظهر لي ان تقديره اى تقدير البصريين في هذا المثال

قوله عمومه اى عموم المبتدأ اى المصدق وافعل التفضيل
قوله بالواو التى بمعنى مع اى بالواو التى تفيد فائدة مع
بمعونة المقام اذ المراد بمثل كل رجل وضيعته ما اريد
فيه الاخبار عن الشيء بانه يقارن غيره وذلك الغير
مما لا يتصور انه ينفك عن ذلك الشيء صرح بذلك
الفاضل نقلا عن صاحب اللباب فعطف ذلك الغير بالواو
او على ذلك الشيء يفيد ان يكون المقارنة الموافقة
بينهما في نفس الامر مقصودة وهو معنى مع ومفاده والا
فلا مقارنة بين كون الواو للعطف وبين كونه بمعنى مع
على ان الاول يقتضي رفع مدخولها والثاني يقتضي نصبه
والتاويل بان واو المعية في الاصل للعطف مما لا مناسبة
له في المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام اذا عرفت ما قدمنا
فعليك بتطبيق قول الشارح في صدر التفسير اى كل رجل
مقرون مع ضيعته له والله الموفق قوله مع للام الا المفتوحة
اى لا المضمومة ويفهم من هذا الكلام ان اللام لا يستعمل

الا في

الا في القسم وكذا يفهم عنه فافهم قوله هذه الحروف عليها
اى على المسند وذلك الشيء الذي يسند اليه هذا المسند
فلا يتجاوز عنه قوله لفظا او معنى على سبيل منع الخلو دون
الجمع كما لا يخفى قوله الآن انا كان ظرفا هنا في وقت من الاوقات
قوله ما لا يتوسع في غيرها اى حال كونهم يجوزون في غيره
فافهم قوله لئلا يلزم الكذب ينبغي له لان المراد من الكلام
ح الخبر عن معا عن الاسم فافهم قوله فانا ابن قيس الاستدلال
على عمل لا في هذا البيت بناء على ان المبتدأ لا يكون نكرة
محضة فتدبره قوله لصحة اطلاق صيغة له اى اطلاقا
لغويا فافهم قوله وانبت الله ونبت نباتا اشكالا قويا
لان معنى العفو ليس يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء وهو
لازم على ما حققه الشارح في قول المص بمعناه قوله اى من
هذه المواضع موضع هذه الاشارة الى ان ههنا حذف مضاف
وما موصولة عبارة عن مفعول مطلق وفي وقع ضمير عائد
اليها وكذا الحال في البواقي الآتية قوله نحو لزيد في هذا الح

لعله الصواب

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

الرفع على البدلية منعين هنا صرح به شارح اللباب
قوله صوت زيد صوت رفع على البدلية كذا وقع في
بعض شروح اللباب قوله فاذا له ضرب صوت حمار مرفوع
على البدلية الادعائية قوله وان تكن للتثنية فصحة الشعار
ان الوصفية ههنا بحث قوله يجوز ان يكون من ليت وكان
وجه رجحان التوجيه الاول مع ظهورية الثاني ان كلما ازداد
اعتبار النقض في ليتك ازداد مناسبة لما قصد منه فان
النقض فيه انما يكون هو ليفرغ المجيب ما اشرع من التلبية
فيفرغ لاستماع المأمور حتى يتمثل نفي النقض نوع تاكيد
بمعنى هذا اللفظ وشهادة لما ادعى به فافهم قوله في ضرب
زيد على صيغة الماضي وههنا لا بد من التأمل الدقيق في ضرب زيد
اذ فيه اعتبر اسناد الضرب الى الفاعل الحكمي مع ان زيدا ليس
مفعولا به والتعريف بحسب الظاهر صادق عليه على تاويل
الشارح قوله نحو بالزيد وبالعمرو فان قولك وبالعمرو ههنا
وان كان معطوفا على الزيد لكن لم يعلم ان العمرو استغاثة

هو ام مستغاث يعتبر بانه كما في الصورة الاولى او لم يكن
فرض حذف المنادى فيهما لا امتناع حذف مدخول واو
العطف فافهم قوله عن جواز ضم فان العلم لا يكون مضافا
ولا شبهه ولا منكرا فتعين جواز الضم لا جواز غيره
والمستغاث باللام لا يفتح وبالالف لا يختار فتحه بل
يجب فافهم قوله بسانه فقلبت الواو الفا على تأنيس
كذا في الشافية في بحث الاعلال الفا قوله لان نداءه هذا
التعليل يقتضي ان يكون حذف حرف النداء مختصا بالعلم
وليس كذلك فلا يصح قوله لم يكثر فيه اذ يقتضي اختصار
حذف حرف النداء في العلم قوله واستقبحه اي مثل
هذا الكلام في التركيب يعني حذف العامل اعني الفعل
لانهم استقبحوا انصبه حج قوله مرتبطة فيه اشارة الى
ان اضافة معنى الشرط في قول المص عني الشرط من قبيل
شجر الاراك قوله مثل اياك والاسد اصلا اتق نفسك
بتوسط النفس حذرا عن اجتماع ضميري الفاعل والمفعول

لشيء واحد في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل لضيق
المقام وجوبا استغني عنه فحذف ثم صار الضمير منفصلا
قال الشيخ اصل اياك اتق ويجوز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول
لشيء واحد اذا كان احدهما منفصلا لان حكم المنفصل
حكم الظاهر حتى لا يحتاج الى ذلك التطويل بلا فائدة قوله
لانه لا يقال الخ لان معنى الاتفاق بين عمرو وزيد لا بين زيد بدون
قوله في مثال النوع الثاني في ذكر المثال اشارة الى ان النوع
الثاني قد يكون فيه تقدير بعد مناسبا للمعنى المقصود
قوله كالمثال المذكور لا يخفى عليك ان النصب في المثال المذكور
اعني الطريق انما يصح بنزع الخافض والتقدير اتق عن
الطريق فافهم قوله خارجة عن المحدود اي لا يسمى توابع
التحذير تحذيرا وكذا حال توابع الفاعل وغيره بدليل ذكر
التوابع مستقلا قوله مذكور تضمنا اي ذكر تضمني اي
ذكرا تضمنيا قوله اي اسماء الزمان سواء كان مشتقا
اولا قوله اي انه قسمي المفعول فيه وهما ظرفا الزمان وظرف

المكان

المكان وهو الظاهر المتبادر فافهم قوله الى زمان القرب
والتاديب فيه انه اذا كان كذلك لا يصح العلية بينهما
في الحقيقة بل الاعتبارين مختلفين كما قيل في قولهم الضرب
يوجب التاديب والعلم صفة توجب تمييزا لا يحتمل
النقيض على ان التمييز عبارة عن نفس الاثبات والنفي
في التصديقات وهما نفس العلم لا موجبه فتدبر
ولا تغفل عن المراد ههنا قوله حيث الحيلولة الاولى
ان يقال الحول بدل الحيلولة فانهما بمعنى يقال حال الشيء
بيني وبينه يحول حولا وحولا اي حجز ويجيء الحيلولة
بمعناهما ايضا قوله وتفصيلها الى الرواية بناء
التانيث في رضعتها مع عدمها في تفصيلها فتدبر قوله
فان كان اي وجد هذا الكلام سوق بيان ان المذكور
بعد الواو في اي مقام يقصد لذكره بعد المصاحبة
المعهودة جوازا او وجوبا فافهم قوله لفظا غير او حال
او خبر كان ناقصة وجاز ان يكون ظرفا اي في اللفظ

قوله لان المعنى انما تصنع الظاهر ان هذا التعليل
بالنظر الى الامثلة الثلثة الاخيرة فيكون المراد بما تصنع
بهذه الصورة مع قطع النظر عن ان يكون في اوله التاء
او الباء فتدبر قوله والتمني والترجي قيل قال الشيخ
الرضي انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقدرين
بل المفيد هو الجزء فهو العامل انتهى اقول هذا الكلام
مثل التهم الان باول الاخبار الجوامد بالمشتقات
وجوبا كما ذهب اليه بعض وفيه ايضا ما لا يخفى على المتأمل
الصادق قوله صاحبها معرفة وهو نوعان
على انهما مبتداء وخبره ولا يجوز ان يكون صاحبها
مرفوعا عطفا على اسم يكون ومعرفة منصوبا على انه
خبرها كما ذكره بعض الشروح لان تعريف ذي
الحال ليس شرطا للحال قوله او بعد الا ابدا سبق
التأمل في عطفه هذا الظرف ومن ان يجعل لفظ
الحال الاتي فاعلا له وقائما مقام فاعل قدما على
سبيل

٣٧

سبيل التنازع فتعقل قوله ان يعمل لفظ الحال
يعني لفظ ارسل ونحوه ان يكون تقول على صيغة
الخطاب لبيان اللغة فتأمل قوله مبتدا خبره
بعضها فيكون من باب اطلاق المرسن على انف
الانسان قوله على نقض الظاهر انه بقصد الاستعارة
ح قوله على سوى التقديم اى تقديم الحال والاظهر
والاخصر ان يقال اولا التقديم مكان بما سوى التقديم
فتدبر قوله وبعضهم يجعلها مصدرا فيكون كافة
ح مفعولا له قوله من ابسر النخل باعتبار ان يكون
الف افعل للصيرورة ولا يخفى ان هذا الاعتبار انما
يصح اذا اسند افعل الى النخل اما اذا اسند الى ثمره
فلا يصح الا ان يحمل على التجريد البديعي فتدبر قوله
عند محققيهم لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل تشبيها
لها بالظرف قوله ليس بصحيح لانه يلزم تقييد الاشارة
بحال البسرية وليس كذلك وتفضيل الشيء على نفسه

باعتبار حالة واحدة اعنى الرطبية قوله تجوزا اى
دلالة تجوزا او دلالة تجوزية ق لان المتبادر فهم
الكلام المثبت لى بهذا تحقيق لحال وللقوم بها قبل ولا
نلتفت الى ما قيل وقال تجاوزا بعد تحقق الاال الفضلاء فال
بعض الفضلاء واعلم ان الافعال اذا وقعت قيود الماله
اختصاص باحد الازمنة فهم منه استقبالتيها وحاليتها
وماضويتها بالقياس لا المقيد لا بالقياس الى زمان
التكلم كما فى معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد
فقد صرح النحاة فى مباحث حتى بكون الفعل مستقبلا
بالنظر الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم
وعلى هذا والسياق ان الضمير المنصوب فى فيقارنه راجع
الى زمان العامل لكن المطلوب مقارنة حال العامل بها بان
يكون زمانهما واحدا فتدبر ولا تغفل قوله تحققت
ابوته مقتضى نحو الظاهر فى التغير الحقيقة بصيغة المضارع
كما ان للفرس كذلك فلا بد فى عدوله عنه من نكتة ولا يخفى
نكتة

نكتة لمن تأمل فى سودتى زيدا بوك احقه قوله وشرطها
ضمير شرطها راجع الى المؤكدة المعهودة المذكورة اعنى
الذى يجب حذف عاملها من حيث هى كذلك
قوله الا ترى ان لام التعريف الحق التعبير ههنا
ان يقال هكذا الا يرى ان الاسم المعرف باللام وان كان
يتم بها فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه قوله
ملتبسا بتنوين المفرد والمراد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع قوله فى طرف النسبة المراد بطرف النسبة
ههنا الذات المقدرة اذ الطرف هى هذه بالنظر
الى الحقيقة لا ما يتبادر بما انتصب عنه لعدم الابهام
فى بعض اطراف النسبة المبهمة م فقد ترق مثل ابا
فى مثل طاب فانه يصح ان يكون عبارة عن زيد وبمعنى
م خوش زيدا ازان روكه از بدر رست ويصح ان يجعل
عبارة عن متعلقه فيكون المعنى م خوش زيدا ازان روكه
اورا بدر رست قوله تمييزا عن زيد انما قال تمييزا عن

عن زيد مع انه تمييز عن الذات المقدورة اذ هي في
الحقيقة والخارج حينئذ هو زيد فيكون تعيين احدهما
تعيين الآخر وتمييزه فافهم قوله اعني الشيء المنسوب
الى زيد المغاير له في الحقيقة والخارج قوله من حيث امتيازها
منها انما تقصد الانواع بهذه الحيثية لكن ينبغي
الكلام السابق الذي وقع فيه المستثنى منه على ان يكون
الانواع مقصودة من جنس ايضا وقد عرفت بما سبق
ان المراد بالانواع هناك حصص جنس سواء كانت
بالخصوصيات الكلية او الشخصية لعله مذكورة هناك
فيكون المراد بها ههنا ايضا كذلك لجريان تلك العلة ههنا
بعينها فيكون المراد بالتثنية جنس او جمعية المقصودة
ان يكون فردين شخصين او نوعين وافرادا كذلك قوله
فان امتيازاتها اي امتيازاتها بالخصوصيات الكلية
او الشخصية كانت الصفة صفة له الظاهر في العبارة ام
مخففة بدل صفة قوله عز من قائل ههنا بيانية

كما صرح في شرح المفتاح في عز من قائل قال القطب
الفالي ويعرف من التبيينية بان قوله بعد ما مبهما
يصلح ان يكون المجرور تفسيرا له وان يوقع اسم ذلك
المجرور على ذلك المبهم مثلا يقال للخاتم انه فضة
والمضمر في قولك عز من قائل هو قائل بخلاف التبعيضية
قوله لان من تزاد في التمييز هذه العبارة تدل
بحسب الظاهر على ان من هذه زائدة لا بيانية
ولا يبعد ان يقال انما قال تزاد دون تدخل لان
من هذه مما لا حاجة الى اثباتها فلا تنافي كونها بيانية
قوله وهي اي التمييز عن النسبة الظاهر من هذا
الكلام ان التمييز عن النسبة مطلقا اي نسبة كانت
من النسب في الجملة او ما ضاهاها او الاضافة لا بد
ان يكون فاعلا او مفعولا لانه في المعنى فيرد عليه لله دره
فارسا فان الدر لا يصلح ان يسند على الفاعل فينبغي
ان يحمل النسبة في القاعدة المذكورة الدائرة في السنتهم

على نسبة الفاعل او المفعول فتدبر قوله فالمتصل
هو المخرج اى قبل الاسناد فلا تناقض قوله من متعدد
اى من شىء متعدد قوله جزئياته اما مرفوع على انه
فاعل متعدد المعتمد على موصوف المقدر ويحتمل ان
يكون مجرورا بناء على مذهب الكوفيين من جواز
حسن وجهه بلا فتح في السعة وان يكون منصوبا على
التمييز بناء على ان مذهبهم ايضا من جواز كون
معرفة فافهم قوله لئلا يذهل عنه فيكون قوله الصفة
صفة الا على ان يكون غير بمعنى لا وفائدتها تاكيد كما
هو معرفة في نسخة واحدة قوله فيخرج نحو قرات وهذا
تعليل الاحتياج فالقيد متعلق الى المنفي لا النفي فتامل
قوله او معنى الفعل الاظهر ان المراد بمعنى الفعل الذى
يفهم من شبه الفعل او الظرف او نحوهما المستنبط منه
معنى الفعل في الجملة فافهم قوله في الاكثر متعلق لمنصوب
الملحوظ في نحو المستثنى المنقطع فافهم او خبر مبتدا محذوف
قوله

قوله الا بدل الغلط لقائل ان يقول الظاهر ان
ثوبه في قولك ما سلب زيد الا ثوبه مستثنى منقطع
فيتصور فيه بدل الاشتمال ايضا اللهم الا ان يقال
ان الملابسة بين المستثنى والمستثنى منه تنظم
المستثنى في سلك الاتصال فتدبر والله اعلم حقيقة
الحال قوله تعالى لكل امة اجل اى مدة مضروبة فاذا
جاء اجلهم فلا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
اى لا يتاخرون ولا يتقدمون وهذه الآية تدل على
ان احدا لا يموت الا بانقضاء اجله فقط قوله تعالى
اذا جاء اجلهم شرط وقوله تعالى فلا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون جزاء والفاء حرف الجزاء فوجب
ادخاله في الجزاء ودلت الآية على ان الجزاء يحصل
مع حصول الشرط لا يتاخر عنه وان حرف
الفاء لا يدل على التراخي وانما يدل على كونه جزاء و
واذا ثبت هذا فنقول اذا قال الامراة اجنبية

ان تزوجتك فانت طالق قال بعضهم لا يصح هذا
التعليق لان هذه الاية دلت على ان الجزاء انما يحصر
حال حصول الشرط فلو صح **قوله** ما جاءني القوم
الا حمارا في كون هذا المثال مما نحن فيه نظر انه عند
حذف القوم لم يبق المعنى المقصود اعني الاول فلم يصح
حذفه على ارادة المعنى المقصود اي الاول فتأمل **قوله**
في محل النصب على الحالية فيه ان اعتبار الحالية ههنا
ينافي التوجيه المقيد به عندهم في رفع التناقض في صورة
الاستثناء من اعتبار النسبة بعد تمام المستثنى فافهم
ما فيه فانه رقيق **قوله** اي وقت خلوهم اي خلو الجائي
منهم او بعضهم او مطلق منهم والاختصار بناء على
ظهور المعنى قياسا على ما سبق **قوله** الآن يستقيم
المعنى قال بعض الفضلاء وهو مستثنى من فعل يفهم
من التقييد بقوله وهو في غير الموجب اي لا يعرف
على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات

الا وقت

الا وقت استقامة المعنى انتهى كان الهندي والجامي
لذلك جعلا قوله وهو في غير الموجب حالا ولك ان
تجعله ابتداء كلام وتقدر عامل الظرف مختصر بمعونة
استقامة الاستثناء مع معونة سياق الكلام فانه
لا يخفى على سليم ان المراد من هذا الكلام بيان موضع
وقوع المفرغ لا بيان كونه على حسب العوامل فافهم فيكون
ذلك المستثنى مستثنى من فعل منفي يفهم من معنى الانحصار
اذ مآله وهو يوجد في غير موجب ولا يوجد في موجب
ولا يخفى ان توجيه الشارحين الفاضلين انسب من
جهة اللفظ هذا والتوجيه الاخير انسب بالمقام من
جهة المعنى فافهم فعليك الاختيار ثم الاختيار **قوله**
فولك كل حيوان الخ هذا مثال لما يصح ان يثبت فيه
الحكم الايجابي على سبيل العموم ويفهم منه مثال المستثنى
المفرغ في الموجب لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم
قوله ولا يخفى ان الخ معنى ما زيد شيئا الا شيء حقير

لا يعبأ به اذ التنكير للتحقير كذا في الهندى لا يخفى ان
المبالغة في توجيه الشارح اكثر من المبالغة في توجيه
الهندى فقيد ناه الى الفاء للتعقيب الرتبى لان
مرتبة المفتقر بعد مرتبة المفتقر قوله ولا قوة موجود
الا بالله والخبر الظاهر هو المستثنى المفرغ المعرب باعراب
المستثنى منه المحذوف القائم مقامه متعلقا متعلقه
لانه ظرف فافهم قوله وان يقدر لكل منهما والعطف
في كل صورة من التقديرين عطف المفرغ على المفرغ
لكن المفهوم من كلام الشارح فيما بعد في مواضع
ان هذا الكلام اذا قدر جملتين يكون العطف جملة على عطف
الجملة البتة مع ان العطف بين الجملتين في بعض الصورتين
لا يمكن الا بعطف الجزئين على سبيل التفصيل والمشهور
ان مثل هذا العطف من قبيل عطف المفرد على المفرد
فكانه اراد بعطف الجملة عطف اجزائها على اجزائها
بجملة على الجزئين قوله او مفصلة فافهم قوله وعطف

جملة

جملة على جملة ههنا انما يتصور بعطف الجزئين
على الجزئين على التفصيل كما يخفى قوله نحو لا حول و
لا قوة في الصورة الرابعة اذا قدر الكلام جملتين
يتصور العطف بينهما على سبيل التفصيل والاجمال
قوله عمل لا بالتكرير كما في صورة الرفع من المعطوف
والمعطوف عليه قوله فهذه اى مما اجرى فيه الوجه
الخامس قوله بعطف جملة اى بجملة لا مفصلة
فافهم قوله كما لا يخفى وعطف الجملة على الجملة ههنا
على سبيل الاجمال على ما هو الظاهر ويحتمل التفصيل
قوله فلا يرد انه الخ ويجوز انه لو جعل الاول مجرورا
على انه صفة المبنى لم يرد هذا ولا فساد التكرار
والله اعلم قوله وبنى على الفتح لان حكم التاكيد
اللفظي في الاغلب حكم متبوعه اعرابا وبناء وقد يجوز
الرفع والنصب في التاكيد ههنا كما ياتي في توابع المنادى
المفرد قوله او على عدة التركيب في التركيب في كون المبنى

على الفتح منصوب المحل نظرا الى شرائط نصب اسم لا
فيه مفقودة فتدبر قوله في بيان فوائد القيود
في صدر هذه الصحيفة قوله لكان الفصل بالعاطف
اي بواسطة العاطف على اسم لا فالفاصل بينهما
والمعطوف عليه ايضا فافهم قوله اي تركيب يشتمل
فالمراد بالمضاف فيه على الاضافة او الاسناد
مجازي قوله على علامة اعم منه فيه الجواز ان
يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء انتهى
في هذا الكلام نوع خفاء فافهم قوله ايضا
اي لمن اطلق على المنسوب اليه بحرف الجر
تقديرا قوله ايضا اي لمن اطلق على المنسوب
شرطا اعلم ان عدم ذكر الشرط المختص بالاضافة
المعنوية ههنا يدل على تقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية كما في المعنوية والا فلا وجه في تركه هنا
وذكره فيما سيجيء شرطية للاضافة المعنوية قوله

التعريف

التعريف فيه نوع مخالفة لما سيجيء في شرح قول
المصنف وتقييد تعريفا مع المعرفة من تعليل
ذلك القول فافهم قوله في الاضافة المعنوية اي الاضافة
المعنوية التي تكون المضاف اليه معرفة معها لكن
ترك هذا القيد اعتمادا على انفهامه من المقام
فلا يرد الاضافة المعنوية التي مفادها التخصيص
فتدبر قوله موضوعة وضعا نوعيا قوله بهذا الحكم
اي حكم افادة الاضافة المعنوية تعريفا في المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة قوله ومثل وكذا ما في
معنى مثل من شبه ونظير وغيرهما قوله لتوغلهما
لا يخفى عليك ان هذا التعليل غير ملايم للتعليل
الذي ذكر في افادة الاضافة المعنوية في المضاف
تعريفا مع المضاف اليه المعرفة بل انما يلايم للتعليل
الذي رده بقوله لا ان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومجهولية فالمناسب ان

لا يستثنى بهذين اللفظين من الحكم بناء على ما
قال في جواب الاعتراض بقوله فان قلت فتدبر
ولا تغفل قوله غير السكون وغيرها صفة للحركة
المعرفة باللام فحكم بتعريفه بالاضافة اى قوله
شرطها شرط الاضافة المعنوية من حيث انها
اضافة معنوية والا فلا بد في الاضافة بتقدير
حرف الجر كون المضاف اسما مجردا عن تنوين
لاجلها كما سبق في المتن قوله النجم والثريا تصغير
ثروى تانيث ثروان وثروان ذو ثروة
وهى الاجتماع والاصل ثريوى قلبت الواو ياء
وادغمت احد اليائين في الاخرى كذا في بعض الشروح
للمفصل قوله فيها الاشارة وما قيل من الجواب
لا يجرى في صورة تعريف المعرف بالاضافة
فافهم فانه خفى على غبى وجلى على اذكى
قوله في تقدير الانفصال اذ التقدير انما الرفع على

وصور لكنه سمى بها لكثرة نجومها وهى ستة انجم والنجم م

الفاعلية

على الفاعلية او النصب على المفعولية قوله للتخفيف
اى كل ذلك للتخفيف قوله جاز هذا التركيب
يتوقف على حصول التخفيف من الاضافة ايضا
فالقصر على ذكر تقصير الآن يقال المراد بالتركيب
التركيب التوصيفى فالجواز يرجع الى الحيثية
قوله امور ثلثة اى لا لكل واحد واحد قوله
يستلزم خبران في قولك انت زاليه قوله
فلا يرد انه للقائل ان يقول هذا القدر مقبول
لو كان تقدير الاعتراض على ما قدر ولكن لا
يمكن ذلك بوجه آخر وهو ان يقال لا يستطيع ان
يجعل انتفائه اى انتفاء التخصيص من جملة
المفرع عليه اذا لم يثبت لفرع كان لا حوله فاذن
لا محيص عن الاشكال الا ان يحمل على التغليب
قوله ان دخول لام التعريف الظاهر ان يقال
دخول اللام ان هذه اللام موصولة لارادة تعريف

قوله ثم عرف في العبارة مما لا يخفى مما مر في الحاشية
قوله اللهم هذا اعتراض عن الحكم بالضعف
قوله ولا يخفى لا يخفى عليك انه لو قيل في تعليل
الضعف لعدم الفائدة في الاضافة اصلا لكان
سالما هذا النوب فتدبر قوله قد يحمل في
المعطوف الاظهر في العبارة قد يحتمل في الشيء
معطوفا لا يحتمل فيه غير معطوف قوله حرف الورود
من القصيدة فيه تأمل قوله معرفتين باللام
الاحضر والاظهر ان يقال بدل معرفتين باللام
ذو لام فان في الضارب ليس اداة التعريف
بل هو الموصول وصلته اسم فاعل منكرا كما هو الاصح
قوله وكانت مضمرات اى مضمرات متصلات
قوله الى تخفيف تخفيف اى ثبوت تخفيف قوله
فاعلا مضافا الظاهر انه اراد بقوله ايضا اسما
فاعلا عاملا وذا فاعلم تدبر قوله وح يندفع

ما فيه

ما فيه اى في قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها قوله الا من توهم اذ شائبة المصادرة
انما نشأت من حمل الجواب عن الاستدلال
به كما يقتضي كل من المسئلتين الاخيرتين الرد
عليه في الاستدلال بهما كما سيجيء قوله وارجاع
كل من الصورتين اه عطف على قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف اه اى ارجا
المائة بين
عهما الى مسئلة ظاهر لا يحتاج الى البيان كما
يحتاج ارجاع الاولى من تلك الثلث اعني
قوله وضعف الواهب اه الى قوله الاخيرتين
اى انما جاز الضارب الرجل حملا على المختار
في الحسن الوجه قوله والضاربك وشبهه على
ربك قوله وتضمن الرد هذا عطف على
تحمله في ذلك ان تحمل اى ولك ان تحمل كل واحد
من الثلثة اشارة الى مسئلة على حدة منها

وتضمن في كل من المسئلتين الاخيرتين الردة
على الفراء في الاستدلال بهما هذا تمام الاشك
في صحته سائل صادق واما النسخ التي رايت
في اكثر الكتب وهي يتضمن فساده تماللاه
بشك سائل عارف لاساليب التراكيب
فعليك الاختيار ثم الاختيار قوله فان في كل
واحد الظاهر ان يحمل هذا التركيب على تقدير
ضمير الشان فان دالا على الاخفاء في ظهور فساده
لكن لم اجد في كتب النحو جواز تقديره اسما
لان المشددة وانما الموجود فيها جواز تقدير
حال كونه اسما لان المكسورة والمفتوحة
المخففة من المشددة قوله بالغير بيد بارع
بالهمزة نسبية وحدية قوله مكان هو ضمير
راجع الى الجانب فافهم قوله جانبه الضمير المجرور للمكان
قوله هو جزء بتنكير جزء على ما هو المناسب

للمقام

للمقام لان المراد جزء غير معين فافهم قوله
والاضافة بيانية في جعل هذه الاضافة بيانية
نقض لقاعدتها فان الاضافة البيانية كما
سبقت انما تتأتى اذا كان بين المضافين
عموم من وجه وكان المضاف اليه اصلا و
جنسا للمضاف بل الظاهر ان مثل هذه الاضافة
ممتنعة فتدبر قوله بالنسبة اليه نسبة
اضافية لامية فافهم قوله فان كان في اخره
فاخره فالضمير في اخره الاسم المطلق لا الاسم
الصحيح او الملحق به فان ذكر المعتد يستلزم
ذكر المطلق قوله ناشئ كلاهما يريد ان قوله
من جهة متعلقة بمقدر ومن الابتداء الغاية
المقدر مسند الى ضمير راجع الى ثان مجازا والمسناد
حقيقة الى اعرابي الثاني فالتابعين فتدبر قوله
شخصية وهي صفة واحدة فالنسبة مجازية

اوصفة محذوف والتقدير وحدة شخصية قوله
يخرج الكل اى كل المشمول الواجب الخروج لا كل المشمول
المذكور مطلقا لان التوابع منه والقرينة ظهور
المراد قوله ويا زيد العاقل فان ضم يا زيد وان لم يكن
اعرابا لكنه في حكم على ما عرف في موضعه قوله ولا رجل
ظريفا فان فتح لا رجل في حكم الاعراب كما ثبت في موضعه
قوله فان دلالة التوابع في كون هذا الكلام واقعا
علة للواوات المذكورة نوع تأمل قوله اى معمول في
حقه اضربه الخ فيكون الانشائية بعد التاويل بمفرده
قوله في الظاهر اى لم يكن قعود غلمانه مماثلا لقعود
غلمانه في الظاهر قوله فلو وقع اخص نعتا اى لو وقع
اخص من ذلك البعض فتدبر قوله وحمل الموصول
وان لم يكن متعينا في نفسه لكن بهما فيهما شأن الاسماء
الاشارة ولم يحمل اسم الاشارة لفقدان ما وجد في الموصول
الباء بحث على الحمل المذكور فيه ولذلك كان الموصول

صفة للباب هذا قياس دون اسم الاشارة لا بدل
عما معنى في مثله من اسم الاشارة بخلاف الموصول
فتدبر قوله اى قصد نسبة التعبير بالعمل اشارة
الى ان لفظا المقصود ههنا ليس من عداد الاسماء
بل هو عامل اذ وقع صفة فمفهوما معنى الحديث وكذلك
فيما بعد متعلق بالقصد المفهوم من المقصود والا
فقوله بالنسبة متعلق لانه العامل فيه فتدبر قوله
بتبعية المعطوف عليه اى بواسطة تبعية المعطوف
عليه قوله على الصفة المتقدمة فيكون تلك الصفة
نعتا من جهة وعطفا من جهة اخرى كالخبر بعد الخبر
اذا توسط بينهما الواو فانه خبر من جهة وعطف
من جهة اخرى فتدبر قوله الاولها التقدير الا
قرينة لهما مندرون قوله وقال بعضهم فيه نظر
لعل هذا النظر من سوء النظر في كلام الامالي فان
الحرف المتوسط بين الاوصاف انما هو الواو دون

غيره لحكم الاستقراء ومعناه الجمعية فقط وهى متحققة
فى صفة بعد صفة اخرى بلا ذكره بينهما كما فى جا فى
زيد العالم الشاعر فذكره ههنا خال عن الفائدة
الى افادتها بحسب الوضع اعنى الجمعية فتدبر قوله
لان الحروف المتوسطة تجمع باعتبار الموارد فتأمل
فتب قوله فان كان الضمير اعم من ان يكون مرفوعا
او منصوبا فافهم قوله متساويان بلا اولو نبت
احدهما فيكون المراد بالجواز ههنا تساوى الطرفين
فلا يرد على المص ان تخصيص جواز ترك التاكيد بصورة
الفصل بما لا وجه له لا على مذهب الكوفية ولا على مذهب
البصرية اذ هو موجه على مذهب البصرية وهو المختار
عند المص قوله من اتصال الفاعل المتصل اى الضمير
المرفوع المتصل للفاعل اذ لا يوجد اتصال الفاعل الا
فى ضمنه قوله لان الفاعل ان لم يكن الخ يعنى ان جنس
الفاعل لم يكن ضميرا متصلا اجاز انفصاله عن عامل

ار

اى تخلل شى اخر بينهما فى حال السعة بخلاف جنس
المجرور فانه لا ينفصل عن جاره الا فى حالة الضرورة
كما فى قول الشاعر بين ذراعى وجبهة الاسد وانما
كان هذان الجنسان متفاوتين فى الاتصال اللغوى
قوة وضعفا حيث جاز تخلل شى اخر بين احدهما
وعامله ولم يجز فى الاخر ثبت التفاوت بينهما فى
الاتصال الاصطلاحى اعنى الاتصال الذى حصل حال
كونهما ضميرين متصلين فكره العطف على الضمير المجرور
كما كره العطف على الضمير المتصل المرفوع بل كان الاول
اشد كرها من الثانى فتدبر وتأمل قوله هكذا ينبغى
ان المقام فانه مما شتبه على الانام العظام قوله
جاز انفصاله اى المراد بالانفصال ههنا اللغوى
لا الاصطلاحى يعرف بالذوق والتسليم مع ان ما
سيجى من قوله وليس للمجرور ضمير منفصل لا يخلو
عن الاستدراك على تقدير ان يراد الانفصال

الاصطلاحي اذ قوله والمجرور لا ينفصل يعني غناءه
لان المراد بالانفصال ههنا كان ايضا اصطلاحي اذ الا
انفصالين المذكورين هنا بحسب ان يكون على معنى واحد
فافهم قوله فكره العطف تفريع على قوله لان اتصال
الضمير المجرور بالجارة اشد من اتصال الفاعل المتصل
وملخصه انه مما كره العطف على الضمير المجرور المرفوع
المتصل بلا تاكيده بالمنفصل بسبب كمال اتصاله
بعامله واتصال الضمير المجرور بجارته اشد منه كالشد
لما عرفت كره العطف على الضمير المجرور بالطريق
الاولى فافهم قوله عليه اي على الضمير المجرور فافهم
وقيل جره ولا يخفى اولويه الاول فلا تغفل قوله
وكفى بالله فانه لا ينافي عمله كونه في حكم العدم وكفاك
شاهدا على هذا عمل الزائد من الحروف الجارة وكفى بالله
شهيدا قوله فان قيل كيف حاصل السؤال المطالبة
الفرق بين العطف وغيره من التوابع فيها ثم تسهيل

ما الفرق بين العطف وسائر التوابع حتى لم يسلك
بمجموع التوابع في سلك واحد في الجواز وعدمه مع ان
الكل مستوليه الاقدام في معنى التبعية لكن لم يذكر
النعت في السؤال لما عرفت من ان المضمر لا يوصف
ولم يذكر ايضا عطف البيان اكتفاء بذكر البدل وحاصل
الجواب بيان ما طولب من الفرق قوله نحو اعجبت
من الاعجاب الذي اسم العجب بضم العين وسكون الجيم
قوله والغلط قليل نادر فيهما الحاشرة الى المناسبة
من حيث المعنى ولما تنشاء منهما المناسبة اللفظية
اشار اليهما بقوله ولا منفصلين عنه وقد جعله
عطفا على ما جعله فرعا لما قبله من علة فان فرع فرع
الشيء فرع لذلك الشيء فلا غبار في العطف قوله
في المجرور اي المعطوف المجرور قوله يناسب المعطوف
اي يناسب ذلك المتصل المرفوع الذي عطف على نفس
ذلك المتصل المرفوع قوله على وعليه هنا ليس

بقائم مقام فاعل المعطوف بل القائم مقام الفاعل
الضمير الراجع الى الالف واللام تقديره قوله بتاكيده اى
بتاكيد المتصل المرفوع قوله مناسبة المجرور ومناسبة
للمعطوف المجرور للمجرور المتصل بانضمام الجارة الى ذلك
المعطوف المجرور كما ان المعطوف عليه قوله نظرا الى ما قبله
اى ما قبل المعطوف عليه قوله وهو مفقود فانا فيه
الاجتماع قوله او يحمل عطفا على قوله بتقدير
التكبير قوله وكذا المعطوف هذا الحكم يختص ببعض
العطف على ما اشار اليه الشارح وما سبق من الحكم
المذكور في المعتق على العموم قوله ولا مانع منه اى من
عطف الجملة على الجملة كما ان العطف المفرد على بان عطف
واحد المعطوفين على اسميهما والآخر على خبريهما فافهم
قوله الاظهر عندي الاظهر تنوعه اذ امالة الالكلي سهى
نحو العاملين بان يجعلا معمولا لهما كما تصدق على التابعين
اعنى المعطوفين تصدق على المتبوعين لهما فافهم قوله

معموليها

معموليها اى بحرف العطف قوله واكثر الشارحين
اى شارح هذا الكتاب او شارح اللباب على سبيل
منع الخلو دون الجمع قوله وانما قال على معمولي فيه لانكم
عن غفلة فكن على بصيرة قوله كالامر والانكار التوبيخي
المستفاد من الهمزة ههنا راجع الى الكلية لان السؤال
عنه بالهمزة ما يليها فافهم قوله ولا يؤول الامثلة كما
يؤولها سيبويه قوله عليها اى على صورة العطف على
معمول عاملين بحسب الظاهر قوله ولا يقتصر على صورة
السماع اى كون العطف المجوز بحسب الحقيقة غير مقتصر
على صورة السماع بل يعمها وغيرها فهو حال بين هيئة
مفصول يجوز فافهم قوله مع خلاف الفراء اى مع
هذا القيد قوله على مورد السماع قال ابن الحاجب
انما صح بهذا الان الذي ثبت جوازه ووجوبا لاستقراء
في كلامهم من العطف على العاملين هو المضبوط بالضابط
المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يتجاوز عنه ولا يقاس

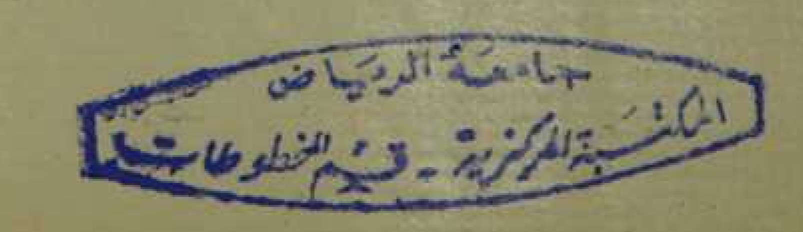
عليه غيره لان العطف على العاملين مطلقا خلاف الاصل
فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس
عليها انتهى فقول بالضابط وهو تقدم المجرور على
المرفوع او على المنصوب تدبر وتنبه بعد تأمل قوله
بل بجملها وبالجملة احد رسيبويه في جواز الصورة المعهودة
المذكورة باضمار الجار لئلا يلزم خلاف الاصل قوله
وذلك يشير الى فائدة التوكيد والغرض منه قوله وذلك
الدفع اى كل واحد من الدفعين قوله بتكرير اللفظ اى
لفظ المنسوب او المنسوب اليه فقط يعني وذلك الدفع
انما يكون بتكرير المنسوب اليه بلفظه لا بمعناه بخلاف
الثالث الذي سيأتي ولهذا اخره ولم يدرج الكل
في سلك واحد فتدبر ايها المتكلم قوله اما في المنسوب الخ
ولك ان يقال ان المراد بالتجوز في المنسوب ان يؤدى
بالمنسوب المجاز لان التكلم بالمجاز في المنسوب الخ
يتحقق به تجوز في المنسوب اليه ان يؤدى بالمنسوب اليه

مجازا

مجازا او مجازيا لان التجوز فيه انما يتصور به ويتحقق بكل
واحد منهما في صورة فقطع الايراد للمص لكن على سبيل البدل
دون الاجتماع ولا يخفى في حاجة هذا التوجيه قوله زيد قتيل
فالمجاز لغوى من قبيل الاستعارة او المجاز المرسل
فتدبر قوله او في المنسوب اليه والمجاز حينئذ انما يتصور
في النسبة لان المفرد اعني المنسوب اليه برمته رايه قوله
فانه يجانب النقل الا ان يقال كون المجاز في النسبة ح
بناء على جعل الشارح المنسوب اليه ظرفا للتجوز لانا
نقول معنى التجوز التكلم بالمجاز قال في المختار الصحاح
تجوز في كلامه اي تكلم بالمجاز فيكون المعنى تجوزا اما
في حق المنسوب واما في حق المنسوب اليه ولا شك
في صحته لان نفس المنسوب اليه اي في حق المنسوب اليه
بل في حق شمول لافراده واما المجاز المتوهم فالظاهر
انه في النسبة ويحتمل ان يكون في الكلمة بطريق الاستعارة
لكن هذا الاحتمال يهدم ما بنى الشارح في توجيه قول المص

او في الشمول بعض البهدم بل الاول اعني كون المجاز
المتوهم في النسبة بمعنى كون النسبة مجازية للدمية
ايضا لا يخفى ما قلنا على من له دربة في البيان قوله
الى جميع افراد المنسوب اليه هذا كلام يعشر بان
المجاز المتوهم بكون في النسبة ولا يبعد ان يكون
في اللغة والكمية بطريق ان الاستعارة لكن الاول
هو الظاهر قوله فندفع هذا الوهم الى لا يخفى ان التاكيد
الواقع لكم العهود لا ينتظم في سلك واحد من قسمي التاكيد
فهو توكيد بحسب اللغة لا بحسب الاصطلاح المنقسم الى القسمين
المذكورين قوله وهو ابر التوكيد لفظا اي لم توجد في
اكثر النسخ قوله ويكون المقصود على هذا الوجه الآخر
قوله في حال الافراد اي حال عدم التاكيد قوله مع شدة
معززه المعزز كان وضع في القدم لاجل التركوب
اعم من ان يكون عنق البعير او غيره فمعزز العنق انما
يتصور بحسب الحقيقة في البعير وفي غيره انما هو على سبيل

التجوز


جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

التجوز قوله ولا حاجة الى ذكرها هذا اشارة الى جواب
دخل تقديره تقديره انه لا بد للمص ان يستثني اذ فراد ايضا
بان يقول بعد قوله داخرا داخرا كما لا يخفى على احد
وتقدير الجواب ظ ومحصله منع للمروم مع السند
المفيد عدم الاحتياج اليه افادة ظاهرة وقد تضمن
ان في تركه فائدة جليلة ونكتة جلية تفوت بذكره
فتدبر قوله نسبة ما نسب اي بالنسبة الواقعة
في الكلام بان لا يكون تلك النسبة مقصودة بالقياس
اليه فافهم قوله على المعطوف بل قد نقل الشارح
في اول بحث العطف الاعتراض على تعريفه بانه خرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واو واما
واو ولان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما ولما توجه على تعريف
البدل اضم تلك الاعتراضات الاعتراض بالمعطوف
ببل دون غيرها من المذكورات كما لا يخفى على المتأمل

الصادق اشار الى دفعه بقوله ولا يصدق الحمد
لها فافهم هذا قوله فكلاهما مقصودان وفي هذا الجواب
مشابهة الغلط اما تخلف الحكم عن الدليل المذكور او كون
المبدل منه مقصودا ايضا ويؤيد ما ذكره قول صاحب
المطول عن نجم الائمة الرضي ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
وبدونها غير واقع في فصيح الكلام وبالجملة الفرق بين
البدلين المذكورين اعني بدل الغلط ببل وبدل الغلط
المصطلح بين القوم اعني ما يكون تدارك الغلط فيه
بلا بل كالا وجد له اصلا لانهما من واد واحد لا فرق
بينهما الا في الغلط وهو ذكره بل وعدمه قوله فالجواب
انا لا نم الخ ولا يخفى ان هذا الجواب لا يدفع اصل الفرق بل انما
يدفع الفرق على الوجه الذي ذكره فتدبر قوله ولا يلزم
في صحتها اذ لا يفهم منه هذه النسبة امر مبهم حتى
يفسر بان يذكر بدل الاشتمال فافهم قوله اعتبار غير زيد

اى اعتبار

اى اعتبار غير زيد في متعلقاته في صحتها قوله بغير كون
البدل الخ قلت كون البدل كل المبدل منه او جزئه هو
عين الملابسة فلا وجه لدخول الباء لفظة بغيرها
قلت لا نم ذلك بل هو لها ولو سلم فالباء محمول على قصد
التجريد البديعي قوله برج الى برج الاسد واضافة
البرج الى الاسد من قبيل اضافة العام الى الخاص واضافة
الدرجة اليه من قبيل الى مباينه قوله بان نقصد انت
فيكون قول المص هذا من باب اقامة السبب مقام المسبب
لقصد الايجاز بالاكتفاء بذكره السبب عن ذكر المسبب
مع ظهور المراد قوله واذا كان البدل اى بدل كان
من انواع المبدل علم ذلك من اطلاقه وقد صرح به في شرح
اللباب قوله مع كون مدلوليهما لا يخفى ان ما ذكره
في وجوب النعت البدل النكرة حين كان المبدل منه معرفة
من العلة يستدعي ان لا يبدل ظاهر من مضمر متكلم و
مخاطب باي بدل كان فلا وجه له فتامل وتدبر فيه

لما ذكره قوله عيانا ناقة دبراء الدبراء من الناقة هي التي
الفت راحلتها الى دبرها من غاية الهزال قوله ضع عن
راحلتك اى الحمل والرحل قوله فوضع اى وضع الحمل
قوله ان جعلناه بمعنى المحيّر كما في قول ابن الراوندي
كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه ٭ وجاهل جاهل تلقاه
مرزوقا ٭ هذا الذي ترك الاوهام حائرة ٭ وصيّر العالم
النحرير زنديقا قوله وقوعا جمع واقع كقعود
جمع قاعد والطير اسم جنس فيجوز تأنيث الفعل
المسند اليه فافهم قوله اى واقع في هذا التعبير لفظية
قوله واما الفرق المعنوى وهذا الفرق اللفظي المذكور
منبعث من الفرق المعنوى السابق قوله فيما سبق
اى في بحث البدل قوله في قول المصنف ما وضع الخ قوله
او من سياق الكلام وسياق الكلام عام لما قبله
وما بعده فيجوز ان يفهم المرجع مما بعد الضمير فتدبر
قوله من غير ان يتقدم اى عدوله وهو المرجع اليه

بلفظ

بلفظ فافهم قوله ذكر خبر بعد خبر لان فيكون ذلك
ابلغ اى ذكر ضمير الشأن من ان يتقدم قصدا الى التعظيم
المذكور قوله مفسرا به ذكر مرجعه مقدما قوله فصار اى الضمير
الشأن قوله صفة جرت على غير من هي له ليس المراد
بالصفة هيهنا النعت النحوى بل المراد الصفة المعنوية
لكن المعنوية المفسرة بالمعنى القائم بالغير بل المفسرة
بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود فافهم
قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام الخ كان جعل
في حكم حرف الجر نحو لا على فانه في معنى اللام التعليلية
كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك
قوله فادخل فيه قوله فيه ظرف لقوله ثم اتبع قوله فادخل
على سبيل التنازع قوله وايراد لفظ قبل الخ فعلى هذا
التوجيه يكون مفعول التقدير غير مذكور للاختصار
مع وجود القرينة والتقدير وبتقدم الجملة قبل الجملة
وعلى التوجيه الثاني لعدم ذكره لتنزيل يتقدم المتعذر

منزلة اللازم فافهم قوله اى قبل هذا الجنس اشارة
الى ان اللام فى قوله قبل الحمد للجنس وانها فى ضمن فرده
وهو العهد الذهنى فافهم قوله اذا كان مذكورا ولعلم
ان هذا المقام مما يجب فيه الافهام وانا اقول بعون
الملك العلام ان قوله رعاية للمطابقة علة لقوله
اذا كان مذكرا باعتبار تضمن معنى الجنس اى اذا جعل
مذكرا رعاية للمطابقة بين الضمير وبين العهدة
فى الحمد المقدرة فى كونهما مذكرين لا لرعاية رجوع الضمير
الى هذه العهدة اذ الضمير ليس بعائد اليه بل الى الشان
فعلى ما ذكرنا قوله لان الضمير عطف على قوله للمطابقة
والضمير المجرور فى قوله اليها راجع الى العهدة المذكورة
معنى تأمل قوله اى بهذه الحصة اشارة الى ان اللام
فى الحمد للعهد الخارجى قوله على ما ذكرنا من التوجيه
الثانى المذكور لقوله ولا يبعد ان يقال الخ قوله على صورة
الفضلات اى اذا دخل ههنا لفظا صورة لان الضمير المنصوب

المحذوف

المحذوف اما اسم ان او اسم اخواتها فهو فى المعنى عمدة
لانه مسند اليه وصورته صورة الفضلات لكونه منصوبا
قوله اذ من يدخل الكنيسة فان من ههنا شرطية بقرينة
انجزام يلحق فلا يصلح الا التقدير عن ان حال كون اسم
ضمير الشان فافهم قوله الى او لنكن حذف الالف
من الممدوح فى الكتابة كما هو القياس فى الخط قوله
واذا كان ضميرا اعم ظاهر العبارة ههنا فهو الحتم
قوله يجرى الوقف فلذلك جواز اجتماع الساكنين
قوله عمرين المتعلم النسخ يفضل من المردن وهو المداومة
على الشئ قوله بالذر تكبنا عن المخبر عنه بالذر او اللام
التى فى معناها كذا فى اللباب قوله وجعلت موضع
ظرف مكان بتقدير فى وان لم يكن مبهما كلفظ المكان
هند قوله خبرا ساخرا استهزاء لا صفة
على ما هو الاسلوب فى توجيه التضمين وتقديره قوله
واه يعمل الضمير مجهولا من الثلاثى لا من الافعال اى ان

ان يجعل الضمير عاملا واخباره على ان يجعل لقصد

المشاكلة قوله في موضع الظرف في محل النصب على انه

مفعول ثان ليجعل قوله لغيرها قال بعض الافاضل اى

الذى نحو زيد ضربته فلو قيل في الاخبار عن ضمير المفعول

الذى زيد ضربته هو لزم خلو المبتدا او الموصول عن

العائد وكل منهما ممتنع وقوله لغيرها مفعول المستحق

واللام لتقوية العمل انتهى فمفعول لتقوية العمل فتنظر

قوله موصولة وما مصدرية ولعل تركها لذكرها

في اللغة في الحروف فتأمل وقد يكون زائدة كما في حيث

وبينما واذ اما وامثالها فتدبر قوله وبناء الموصوفة

اى اى الموصوفة فان اى الواقعة منادى في نحو يا ايها

الرجل انما هي موصوفة قوله لان المعنى على الانشاء

فيه ان المعنى اذا كان على الانشاء فمن اين يعرف

كونهما بمعنى الماضي قوله بمعنى الهمزة او المجرد و التردد

بين هذين المعنيين للتردد بين كون افعال همزة مرتبتا

بين

وبين كونهما مذكرا قوله في استعمال بني تميم انتهى

في تقييدهم بالاكثر ههنا تأمل قوله فالاولى مثل

والمعتمد بعضهم هذا اسم فعل وجعل كونه مبنيا

لازما قوله كل اسم حاصل فان المركب من كلمتين مشتدة

امتزاج احد جزئيه مع الآخر صارا اسما واحدا حاصلا

من تركيبهما وامتزاجهما لكن في اطلاق الاسم على خمسة

عشر وامثالها نوع تأمل فان الظاهر دلالة جزئه

على جزء معناه قوله وتعيين النسبة اى النسبة

المنفية قوله بهذه النسبة اى النسبة الواقعة

في خمسة عشر قوله ان لم يكن قبل التركيب احتراز

عن سيبويه وعمرويه ونفطويه وامثالها قوله

والكناية واحدة بمعنى كم في انها كناية عن العدد

ككم الاستفهامية والخبرية قوله ويتعذر تعريف

المراد بالتعريف معناه اللغوى قوله نحو من ابوك يعنى

كما ان من الاستفهامية في قولك من ابوك مبتداء

وان كانت نكرة وخبره اعني ابوك معرفة فافهم قوله
وهذا مبني اي كون كم مبتداء على الاطلاق ح مبني
على مذهب سيبويه اذ يلزم حينئذ التزام كون المبتداء
نكرة متضمنة للاستفهام مع كون خبره معرفة ولا يلزم
ذلك الا سيبويه واما غير سيبويه يجعل المعرفة في تلك
الصورة مبتداء والاستفهامية خبره واما في ما عدا
تلك الصورة من الصورة الاخر فالاستفهامية مبتداء
اتفاقا قوله فهذه خبر اي النكرة المتضمنة استفهاما
وكان بعدها معرفة فيصلح للابتداء فتدبر قوله
وما تقدموا انتدبر ههنا وفي وما تقدموا لانفسكم
قوله واحد اذا ان لم يجر يعني ان ما هو لازم الظرفية
من اسماء الشرط يتاتى فيه الوجهان من الوجوه
الاربعة الجر بحرف الجر ان دخل عليه والنصب على الظرفية
ان لم يدخل فانه اذا دخل عليه حرف الجر نحو من اين
خرجت يكون مجرورا محلا منصوبا على الظرفية ليس

والا فالنصب المحل على الظرفية ليس الا ولا يصلح
للخبرية اصلا لان ما بعده متضمن للشرط بخلاف
ما كان بمعنى الاستفهام قوله نحو من اين هذا مثال
للمجرور بجار فافهم قوله محلا مع انتصابه وبنائه في
في الاستفهام للجار بدخول حرف نحو من اين زيد
فتدبر قوله على الظرفية باعتبار انه مفعول المقدم
قوله الوجوه الاربعة هذا في الاستفهام واما في
الشرط فلا يجوز الخبرية لان ما بعده فعل البتة
قوله لكان الاليق الخ واما الوجه الاول فهو وان كان
مبنيا على ذلك الاعتبار ايضا لكن لا يقتضي عكس
التنبيه الموجود لان هذا القول ح اليق بما قبله
حيث يتعلق بحكم نفسها والقول الاتي بما بعدها
فافهم لكن في عبارة الشارح نوع تامل قوله لتضمنه
معنى نقلت اي جلبت عشائري وقد نقلت جلبتها
قوله من حذفه الاناسي الاناسي بما وزن الفاعل جمع

انسان اصله اناسبى ابدلت الياء من النون
فادغم الياء الاولى فيها قوله على تقدير النصب اى نصب
عمه على التميز قوله على التقدير الجر اى جر عمه على التميز
قوله وصححه اى صحح الابتداء بنذا وتوصيفه
خبره قوله فلا فرق اى فى كون المضاف اليه منويا فى
بحث الظروف لعدم تضمنها معنى الاضافة لكون
المضاف اليه غير منوى قوله لا غير لا هذه لجنس صرح
به الشارح اللب واللباب وتقدير جاء فى زيد لا غير
جاءنى زيد لا الجاء غير زيد صرح السيد فى شرح اللب
ويجوز ان يكون جاءنى زيد لا غير زيد حسب شبهها
فى قولك جاءنى زيد فحسب اى فحسبك به بمعنى انت
واكتف قوله سهيل طالعا وطالعا اما حال كما هو
الظاهر او مفعول ثان لنرى وعلى التقدير ين ان
الاسناد مجازى قوله من الدلالة عليه الدلالة ههنا
مصدر مبنى للمفعول قوله وابان قدم الجار مثال
للسؤال

للسؤال بابان عن الكاف الضحي قوله ونبل جمل على اخته عوض
بدل اخته قوله مع ما وان اى ما يكتب على هذه الصورة
قوله ملتبس بعينه اى المراد بالعين ههنا بمعنى الشخص
قوله ولخامس ما عرف باللام العهدية سواء
كان العهد خارجيا او ذهنيا قوله على صورة على
لفظ ما تقدم اى ما سبق من الواحد الى التسع
قوله فى تثنية المائة والالف الظاهر عدم صحته
نسخة وتثنية بعدم قوله والالف ولا يلزم
حصر على المذكور فى الافراد والتثنية دون
الجمع مع انه ليس كذلك لكنهم كرهوا ان يلى
التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقود والمجى
بعد ما هو فى صورة الحل هذا المقام كرهوا ان النحاة
كرهوا ان يلى الثلث واخواته التميز الذى جمع بالالف
والتاء بعد صيرورة مجى التميز المفرد بعد العدد
الذى هو فى صورة الاسم المجموع بالواو والنون عادة

لهم مثلا لا يقال عشرون مائت فكذا لا يقال ثلث
مائت فالعامل في بعد الاول ان يلي وما بعده مخفوض
فالعامل في بعد الثاني المجيء وما بعده موصوف او
او موصول يرد عليهم انهم كما لا يقولون عشرون
مائت لا يقولون عشرون الاف ينبغي ان يقولوا
ثلث الاف مع انهم يقولون كذلك انتهى هذا
باطل من بعد وتمويه من حذف جاهل لا يخفى
ذلك على الفطن العاقل الغير الغافل قوله ليكون
الفضل هذا التعليل اوهن من بيت العنكبوت
قوله للاصل اي الاصالة ولامرقا قوله هذه الامور
الثلثة ان الظاهر انه مبني على التغليب اعتبارا
للاصل حقيقة اي الاصل الحقيقي او الحكمي قوله وبقول
مقصورة لها اللهم الآن يقال ان ذلك بحسب الاستعمال
لا الوضع وفيه تامل فانه يصح ان يقال ان ثمرة
مفرد ثمر على ما فسره الشارح في خروج اسماء الاجناس

بهذا

بهذا القيد تأمل قوله من حيث معناه اي مع انه
مفرده اعني المفرد الواحد من جنس افراد جمعه
قوله كما يقال فلان افقه لا يخفى عليك ان هذا
القياس ليس بواضح فان مبنى صحة القولين
اعني فلان افقه من الحمار وفلان اعلم من الجدار
انما هو على التهكم بخلاف ما نحن فيه فليفهم
قوله وان كان اي اخر الاسم وفي بعض نسخ
الكافية والجامي وان كان اخره وفيه ما فيه
ايضا كما لا يخفى لكن الشرح خال عن الجرح
قوله لا من حيث لفظه اذ لا وجه لان يكون اللفظ
عاقلا قوله لان علم التانيث فان التاء بمنزلة
العلم في التانيث على امثله ايضا فليتأمل قوله
والكائنات في كون الكائنات من امثلة الذي
نحن فيه تامل فان الظاهر انه جمع كائنة ولو سلم
انه جمع كائن فلا نم ان الكائنات مؤنث سماعي قوله

بخلاف الفعل في هذا الشرط بنوع خلل يظهر لمن تأمل
في اشتراط عمل اسم الفاعل والمفعول والتحقيق ههنا
على ما وقع لفضل الرسالة المتعلقة بالوضع المعمولة
فيه ان الفعل لما دل على حدث مع نسبة الى موضع
ما كان ذكر الدال على ذلك الموضع مما لابد منه لتحصل
النسبة في الذهن والفعل انما يدل على الحدث
فقط دون ذلك الموضع والصفات وان كانت
الة على حدث ونسبة الى ذات ما ايضا الا انها
دالة على تلك الذات بانفسها كما دلت على الحدث
والنسبة واذا عرفت بانها اسم دل على ذات مبهمة
باعتبار مشابهتها للفاعل من الفعل او اسم الفاعل
قوله لاسم الفاعل اي الذي بمعنى الماضي قوله بالحقيقة
في بعض كتب النحو وقع الصورة بدل الصفة والمعنى
واحد قوله ادخال اللام عليه اه التي في صورة لام التعريف
المختصة بالاسم فغير الصورة للصورة قوله مصححا
كان

كان او مكثرا هكذا وهذه العبارة في النسخ الواصلة
الينا البالغة الى العشرة عددا وانت خبير بانه يلزم
ح اما الزيادة والكذب مدعي او النقصان في الدليل
لان المكثر منهما اما ان يعمل فيلزم الثاني اولا فيلزم
الاول مع ان قصر الجمع على المعنى فيما بعد من نوابناء
عن عدم صحتها فافهم قوله ومع التعريف تخفيفا
الظاهر ان يقال واللام يدل التعريف فان اللام في
اسم الفاعل العامل ليس للتعريف فلا يكون
معرفة اذا كان واللام بل المعرفة هو اللام لانه
اسم موصول لكن جرت عادتهم بان يقال لاسم
الفاعل والمفعول الذي وقع صلة اللام معرف
باللام حتى لا يجوز والحوق التنوين به كما في المعرف
باللام التعريف فتامل قوله من حيث وقوع اه قيد
الحيثية للاحتراز عن صفة اسم الفاعل الذي يطلق
على ما وقع عليه الفعل لكن من حيث يقوم به فعل ما

قوله على صيغة اسم الفاعل والاظهر ان المراد
بالمفعول في قوله وكثرة المفعول مدلول صيغة اسم
الفاعل المفعول فان في انواعه فلا جرم يكون
دالة ايضا كثيرا فافهم قوله وكثرة المفعول
اى صيغة اسم المفعول فان المفاعيل كثيرة
قوله بمعنى على نصبه ولو لم يكن معرفا باللام وكان
في قوله معمول اخر يقدر رفعه بنصبه كما في اسم الفاعل
قوله على معنى الثبوت حال عن ضمير اشتقاقه قوله
زيد قائم الاب ويعرف ما عدا ذكر بالقياس
فاذا قلنا مثلا زيد الح وكذا اذا قلت زيد ضارب
ابيه وزيد معطي ابيه لم يعلم في المثال الاول ان ابيه
مفعول الضارب وقد اضيف اليه او فاعله اضيف
اليه تشبيها بالمفعول وقس عليه حال الثاني باختلاف
العبارة يحتمل ان يراد تعميم الشان بذكر النوعين
فالوجه هو المقدم قوله في نحو احمق من ابن هبنقة
بر

ليت شعري ان الابن ممن ولد وصور ههنا من الشارح
ام من الكاتب وقد كان المثل احمق من هبنقة
ولا ابن فيه ويرشدك عليه النظر في المفصل واللباب وسائر
كتب النحو والجد ما وجدنا الابن الا ههنا فالظاهر انه
سهو لما اشتهر في الكتب المذكورة فان الابن ههنا مجهول
السبب كما انه مجهول النسب قوله لان وضعه
يمكن ان يكون علة لقوله ويستعمل على احداه وان
يكون لقوله فلابد من واحد منها قوله فلابد فيه
اى اسم التفضيل قوله اى الشخص الذى اى عمرو الشخص
الذى قلنا انه افضل من زيد قوله اى اكبر كل شيء
فحذف المضاف اليه للتعميم مع الاختصار كما في قولك
قد كان منك ما يولم اى كل واحد قوله اى ما اضيف
اشارة الى ان ما ذكر من التغليب والاحق العبارة
لفظه ما كما هو في اسم الفاعل قوله والثاني ان يقصد
زيادة ما وتفضيل ما ذكره المحشي ان اضافة افعل

التفضيل لا يجب ان يكون تفصيلية بل قد يكون توضيحية
فقط ففي الاول يكون المفضل عليه مذكورا تحقيقا بسبب
الاضافة وفي الثاني ذكره تقديري مع من مقدرة
وقد التزم حذفه للتعميم وبهذا التفصيل مراده به
الزيادة على الغير بدون احد الاشياء الثلثة المعهودة
وهو غير جائز لفقدان ذكر ذلك الغير الذي هو المفضل عليه
مع ان وضع افعل التفضيل يستدعي ذكره تحقيقا
او تقديرا وهذه الاضافة ليست من الاشياء المذكورة
على ما يفصح عنه سبب الاشتراط باحدها لاشتماله
على ما هو الواجب اعني ذكر المفضل عليه لا لذاته حتى تكفي
الاضافة فلما تقرر انه تحقيقي بالقبول حقيق غير
ان اعتباره رقيق عميق قوله على المضاف اليه وحده
الاولى ترك لفظ وحده يعرف من الحاشية المتقدمة
قوله اعلم فيما سواه فيه اشارة الى ان المفضل عليه
مقدر من قوله وانما خص المظهر من جنس الفاعل

بالبيان

بالبيان دون المضمر منه هكذا اجيب اي يفهم
قوله بلا شرط فلا ينبغي كثير اشتباه يوجب البيان
في مثل هذا الكتاب الموجز المقصود وعلى بعض المباحث
اعني المهمة قوله وانما اختص بالفاعل اي انما خص
البيان بالفاعل فالباء داخلة على المقصور عليه كما
هو الشايع واما كما في قوله انما خص المظهر بذا داخلة
على المقصود المحذوف المقدر بقرينة المقام ولا يلزم
عدم المناسبة بين المعطوفين لان لهما واحد
لان دخولها على المقصود باعتبارين يعني
التمييز على ما حقق في موضعه فالثاني الفاضل اليه
الاستعمالي بالعطف وجود ترتيب كما لا يخفى على
المتامل العارف فافهم قوله قيل هذا التعبير يحتمل
ان يكون على التعبير بحجة معجمة بالياء قوله
تفضيل الشيء على نفسه فلا يصلح افعل للعموم الا
كما قوله ما رايت كعيني اي ما رايت عينا مثل

عين زيد في الكحل احسن فيها الكحل قوله واغا جاز نحاه
اي الصورة الاخيرة اي من حيث العمل اعمل اسم التفضيل
في المظهر قوله ايضا في ذكر لفظ ايضا ههنا تامل فلابد
من التاويل في لفظة من مقدرة قوله في المثال الاخير
قوله اقل به اي منه قوله من ابي اي عن اختلاف
اللغتين بحسب الاظهار والادغام قوله اما اعتراضية
على راي من جوز وقوع الجملة الاعتراضية اجملة لا يليها
جملة متصلة بها قوله اي راكبا سارياً وتذكير الصفة
مع افراده بالنظر الى افراد موصوفها صيغة قوله وهو
بمعنى المفعول اي افعل التفضيل المفعول بالعبارة
الاولى من العبارات الثلث السابقة قوله على وجه علم
اي على وجه به علم به قوله فلما وصلت جواب لما في
قوله قسم قوله نسلك جواب لما الثانية قوله
وثالثها النسبة الى فاعل ما سواه كانت تلك النسبة
نسبة الحدث الذي هو مدلول الفعل كما في افعال التامة

او نسبة

٥٨

او نسبة حدث خارج عنه كما في افعال الناقصة فان
النسبة المأخوذة فيها على وجه العمدية نسبة خبرها
الى اسمها على ما سيأتي في بابها ولا يبعد ان يراد
بالحدث الذي يعتبر طرفا للنسبة ما هو مدلول
الفعل ويراد بالنسبة ما هو هي اعم من كونها عمدة
او غيرها فان للافعال الناقصة حدثا داخلا ايضا
كالاستمرار والانتقال والاقتران للاوقات الخاصة
ونسبة بالى اسمها لكن لا على وجه العمدية بل على وجه
القيدية فان اسم كان متصف بالاستمرار من حيث
اتصافه بالخبر واسم صار متصف بالانتقال كذلك
واسم اصبح متصف باقتران وقت الصباح كذلك
ايضا وكذا الحال في البواقي فتامل وجهه ان الاحداث
المذكورة اعني الاستمرار والانتقال والاقتران
منسوبة الى اتصاف اسمها بخبرها حقيقة
اعني مضمون الجملة الاسمية فانه وقع بمنزلة الفاعل

لتلك ولذا احتاجت في كونها كلاما وجملة
الى المسند والمسند اليه دون الافعال التامة فانها
انما تحتاج فيه الى المسند اليه فقط لكن نسبة تلك
الاحداث الى اتصافات اسمائها باخبارها لا تكون
مقصودة اصلية بل مقصودة تبعا لتلك الاتصافات
بطريق القيدية لها فالعمدة هي الاتصافات المذكورة
فتلخص لك مما ذكرنا ان في الافعال الناقصة قد اعتبر
نسبتها الى احديهما عمدة وهي نسبة اخبارها الى
اسمائها والاخرى ليست كذلك بل تبع لما هي العمدة
على جهة القيدية لها وفي الافعال التامة اعتبرت
نسبة واحدة على وجه العمدية وهي نسبة الحدث
الداخلي الى فاعلها وهذه النسبة في افعال الناقصة
تكون غير عمدة فاحفظ هذه فانه تحقيق شريف
في الفرق بين الافعال التامة والناقصة وتدقيق
لطيف في بيان معانيهما والله الهادي قوله فان

الفاء

الفاء وللواو اقول ليت شعري ان الشارح الفاضل
لاي وجه ترك وجه تقدير ان الناصبة للمضارع
بعد او مع ذكر وجه التقدير بعد اختيها مع انه غير
خفي ان او حمل على ما ستعرف اما بمعنى الى فيكون
حرف جر كما سيصرح به نفسه او بمعنى الاستثنائية
وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون مدخولها اسما
اما على الاول فقط واما على الثاني فلان المستثنى لا يكون
الا اسما على ما لا يخفى ثم ان الوجه الذي ذكره
في الفاء والواو غير ظاهر لان الواو حين يصير بمعنى مع
فليخرج عن كونه عاطفا كما في المفعول معه والفاء
يصير للسببية ولهذا يغير ما بعدها بالعدول
عن الرفع الى النصب ليكون تنصيصا عليها حيث
يغير اللفظ على تغير المعنى على ما صرح به الشارح
في بيان كون السببية شرط تقدير ان بعد الفاء
فهذا هو سبب التقدير المذكور والعجب من الشارح

كيف غفل ههنا عن هذا الوجه مع ذكره بعد ورقتين

واما التوجيه الظاهر للواو فانها ح يكون بمعنى مع ومع

الانضاف الى الاسم فما هي بمعناها ينبغي او لاندفع

الاعم ما صلح و دخولها عليها فتدبر قوله من جهة المعنى

لا اللفظ قوله الابهذا اللاى اي احضرن معنا ع متكلم

من حصر يحضر من باب دخل قوله ولا يبعد لو جعل

جواب لو محذوف لذكر دالة مقدما قوله وهي تدخل

على جميع الانواع المضارع اي لا النهي حروف لام الامر

اذ هي مختصة بالغيبة في المعلوم قوله لعدم تأثير

اداة الشرط فيه فان لن انما وضع للاستقبال

وكذا استعماله فيه فقط فلا يكون بحرف الشرط تأثير

في معنى مدخوله من جهة التغيير كما في الماضي ولا من

جهة التعيين كما في المضارع المثبت والمنفي بلا فان لا

وان وضع للاستقبال الا انه قد يجرد لمطلق النفي

بخلاف لن فلا يخرج على ما ذكره في شرح اللباب في يقع

في معنى

في معنى مدخوله تغيير من جهة تعيينه للاستقبال

قوله وهو في اصطلاح النحويين الظاهر ان هذا رد

لما وقع في بعض الشروح من التوجيه لذكر المثال بان

يقع استشهاد الامور بالمعنى المصدري عند النحويين

بل استعماله بهذا المعنى مع ان الاستشهاد عند

النحويين مبني على التوجيه المذكور فتأمل قوله بالامر

بالصيغة في العبارة مسامحة ما ويمكن حمل الكلام

على حذف المضاف اي بالامر بمعنى الصيغة المخصوصة

قوله وفي الصورة حكم المجزوم اي حكم آخر الامر

في الصورة حكم المجزوم قوله لانه شابه آخر الامر قوله

ما فيه اللام اي لام الامر قوله معنى المعطى هو طلب

الفعل عن الفاعل قوله من المزيد فيه في تكميله الرباعي

ههنا بكونه من المزيد فيه تأمل لا يخفى على المتأمل قوله

لا التباس بالمضارع لا يذهب عليك ان في هذا المحل

امر في شرح قول المص مضمومة ان كان بعده ضمة ضبطا

لا يصدر عن الفاضل لا يليق اسناده الى الشارح الفاضل

بل الى قلم الناسخ الجاهل وان كانت النسخ الواصلة

الينا البالغة الى العشرة مقدار متفقة في ذلك الخط

الجلي يرشدك الى ما قلنا فساد تجريد اللام ايضا فانه

حقه ان يقول فانه اذا بنى افتعل افتتل بفتح التاء

للتبس مجهول المتكلم الماضي الرباعي ومعلوم اذا بني

افتعل بكسر التاء في فانه التوجيه الوجه الصواب في كون

الهمزة مضمومة فرارهم عن الصعود من الكسرة

التي هي الاصل في همزات الوصل الى الضمة فانه الساكن

ليس بحاجز باعتبار حركة الهمزة حركة العين

موافقة في فتح الهمزة التباسا قوله المتكلم المجهول الماضي

من باب الافعال قوله وبالماضي المعلوم بالواحد المتكلم

المعلوم من الافعال قوله فانه لو ضم التعليل المذكور

في كسرة الهمزة مع كونها همزة وصل تعالا حاجة اليه

اذ النكتة انما تطلب في المجيء على خلاف الظاهر وكسرها

مطلقا

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات